المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

اقتصاديات النزاع في سوريا:
الجذور والديناميات ومسارات التغيير

منتدى الحوار التنموي

الورقة النقاشية الأولى
حزيران 2020

بيان مسؤولية:
تم إجراء هذه الدراسة وورشة المناقشة بدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت. الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت.

حقوق النشر© 2019 المركز السوري لبحوث السياسات، بيروت، لبنان

للاستفسار المركز السوري لبحوث السياسات:

البريد الإلكتروني: info@scpr-syria.org
الموقع الإلكتروني: www.scpr-syria.org

حزيران 2020

كلمة شكر

يتقدم فريق العمل في المركز السوري لبحوث السياسات بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تنفيذ هذا العمل، كما نتقدم بالشكر لكل الخبراء الذين شاركوا في ورشة العمل النقاشية لمنتدى الحوار التنموي حيث ساهمت المناقشات المعمقة خلال الورشة في تطوير الرسائل والمقترحات.
الورقة من تأليف عمر ضاحي, ومساهمات ربيع نصر وَراميا اسماعيل وَد. نبيل مرزوق, وقام بإدارة المشروع ربيع بنا وَ إليسار كغدو، والتحرير العربي الأستاذ جاد الكريم جباعي.

منتدى الحوار التنموي

أدى النزاع في سوريا إلى تفاقم المظالم القائمة وخلق تحديات رئيسية جديدة تحتاج إلى سياسات ومبادرات خلاقة, بالإضافة إلى أن عملية إعادة بناء سوريا المدمرة تحتاج إلى رؤية تشاركية مبنية على أولويات المجتمع تجسد المستقبل المنشود من قبل السوريين وتحقيق الرخاء والعدالة للجميع ، وتضمن الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية للوصول إلى تنمية مستدامة شاملة محورها الإنسان.
منتدى الحوار التنموي هو مساحة للسوريين والسوريات لطرح الأفكار والبدائل ومناقشتها بفعل تراكمي تتقاطع فيه الخبرة والمعرفة، لإنتاج مشترك لبعض المفاهيم والرؤى التي يمكن استخدامها على المدى القصير والبعيد للحد من الانهيارات التي تشهدها سوريا. تسعى مبادرة منتدى الحوار التنموي للمركز السوري لبحوث السياسات إلى تشجيع التحليل النقدي للتحديات التي يفرضها النزاع في سوريا واستكشاف بدائل سياساتية مع تحليل تأثير السياسات القائمة التي تقوم بها الجهات الفاعلة على المستويات الاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي.

تعّد هذه الورقة الأولى من سلسلة من أوراق نقاشية تركز على اقتصاد العنف في سوريا. ويشمل ذلك دور المؤسسات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الخارجية بما في ذلك الحكومات الإقليمية والدولية والهيئات الأممية والمؤسسات الإنسانية.

المحتويات

1. مقدمة 6

2. جذور النزاع 7

2.1 المشهد الدولي والإقليمي 8

2.2 الاقتصاد السياسي في سوريا:
التنمية غير المتوازنة، هيمنة النخبة، والتدهور المؤسساتي 9

3. مراجعة الأدبيات 11

4. نحو إطار شامل: ربط النزاع المحلي بالدولي 14

4.1 تمهيد 14

4.2 اقتصاديات النزاع على المستوى الدولي / الإقليمي 17

4.3 النتائج على المستوى الوطني 19

4.4. النتائج على المستوى المحلي 21

5. الخروج من اقتصاديات النزاع 24

سياسات المستوى المحلي 25

سياسات المستوى الوطني 26

سياسات المستوى الإقليمي / الدولي 27

المراجع 28

1. مقدمة

النزاع السوري الذي أتم عامه التاسع، كان كارثياً على المجتمع، ومن الشائع وصفه بأنه من أكثر النزاعات تدميراً واستعصاءً في العقود الأخيرة، نتيجة تعقيده الشديد وعنفه. لقد غيّر النزاع الاقتصاد السوري جذرياً ليطغى عليه اقتصاد العنف. وفي هذا الإطار تركز هذه الورقة، التي تعتمد مقاربة الاقتصاد السياسي، على تشخيص «اقتصاديات النزاع» وتحديد السياسات والاجراءات التي تحركه وتعززه، والجهات الفاعلة التي تتبنى هذه السياسات. كما تؤطر الورقة «اقتصاديات النزاع» ضمن فضائها الإقليمي والدولي وما يتسم به من عسكرة واستقطاب وغياب للتكافؤ. إذ تعمل سياسات قوى التسلط وممارساتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على إدامة النزاع والتفاوت وتأجيجهما. وفي ضوء ذلك تتبع الورقة المسارات والبدائل، الممكنة للخروج من اقتصادات النزاع في سوريا، وتلبية احتياجات التنمية البشرية الأعمق بطريقة منصفة ومستدامة.

تنطوي مقاربتنا لاقتصاديات النزاع على ثلاثة أبعاد. أولها يشير إلى التحولات والتشوهات التي أصابت الاقتصاد السوري جراء النزاع، فتردها إلى الأفعال الواعية أو الخيارات السياسية أو التدخلات المتنوعة لمختلف الفاعلين؛ وبدلاً من التركيز على مجموعة ضيقة من الفاعلين أو بعض الأنشطة الاقتصادية، فإننا نوسع التحليل ليشمل مجموعة كاملة من الترابطات ذات المستويين الإقليمي والدولي. أما البعد الثاني فيبحث في كيفية قيام الدول، والجهات الفاعلة الغير دولاتية بتسييس الاقتصاد وتسخير السياسات الاقتصادية لمواصلة النزاع المسلح. ويشير البعد الثالث إلى قدرة السياسات وآثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الاستمرار في منطق النزاع حتى في حالة وقف القتال، أو بعبارة أخرى كيف تكون السياسات التي ترسّخ وتعمّق الظلم والقمع استمراراً للنزاع المسلح بوسائل أخرى.

إن ورقة المناقشة هذه هي الأولى من سلسلة منبثقة عن منتدى الحوار التنموي، وهي مبادرة جديدة يطلقها المركز السوري لبحوث السياسات، ويسعى من خلالها إلى دعم التحليل النقدي للتحديات التي يطرحها النزاع السوري واستكشاف بدائل سياساتية لمواجهتها، مع تحليل آثار السياسات المستمرة، التي تنفذها الحكومة السورية والجهات الفاعلة الأخرى على المستوى المؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي.
ورقة المناقشة هذه هي الأولى من سلسلة من أوراق نقاشية التي تركز على اقتصاد العنف في سوريا. ويشمل ذلك دور المؤسسات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الخارجية بما في ذلك الحكومات الإقليمية والدولية والهيئات الأممية والمؤسسات الإنسانية.
الغاية من هذه الورقة هي وضع إطار عام، وليس تقديم تحليل شامل أو حصري لمختلف جوانب النزاع؛ فالسياسات، التي نرصدها، والجهات الفاعلة فيها، والنتائج المبيَّنة في الجداول المختلفة هي أمثلة لتوضيح أدوار الفاعلين وتحديد العوامل وشبكات العلاقات المساهمة في تشكيل اقتصاد العنف في سوريا.
من أجل دمج وجهات نظر متعددة، وانطلاقاً من اتباع مقاربة تشاركية قدر الإمكان لفهم اقتصادات النزاع بشكل يتضمن ويعكس مجموعة متنوعة من رؤى مختلفة للخبراء السوريين، استندت الورقة النقاشية هذه إلى المنهجية الآتية:

آ - نظم المركز السوري لبحوث السياسات، ورشة عمل لمدة يومين حول «اقتصاديات العنف في سوريا» جمعت بين الباحثين والممارسين والناشطين من الداخل السوري ودول المنطقة لمناقشة اقتصاديات العنف وسبل تفكيكها.

ب - اعتمدت الورقة على تقارير سابقة للمركز السوري لبحوث السياسات، بعضها منشور وآخر غير منشور، وعلى ورقتين مفاهيميتين خلفيتين تم التكليف بإعدادهما من أجل ورشة عمل اقتصاديات النزاع، وعلى مناقشات وخلاصات ورشة العمل نفسها، إضافة إلى بحث إضافي حول أدبيات وبيانات ثانوية تناولت اقتصاديات العنف بوجه عام، وفي سوريا بوجه خاص، مع الاستفادة من رؤى هذه المصادر المختلفة والمحاورين المختلفين.

2. جذور النزاع

شهدت السنوات العشرون السابقة للنزاع السوري، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تدهوراً شديداً في المشهد الإقليمي، تجلى في الحروب والتدخلات العسكرية الخارجية، والعقوبات المدمرة، والاحتلال العسكري. وتزامن ذلك مع زيادة التعنت والتناحر بين القوى الإقليمية.

على الصعيد الاقتصادي، دفعت الولايات المتحدة وأوروبا والمؤسسات الغربية متعددة الجنسيات دول العالم، وبشكل متزايد، باتجاه تبني سياسات اقتصادية نيو ليبرالية، غابت عنها اللبرلة السياسية والحريات المدنية أو المساءلة القضائية، مما انتهى إلى نشوء تحالفات محلية بين أصحاب الثروة وأصحاب السلطة (Hanieh, 2013). زادت معدلات النمو والاستثمار الأجنبي المباشر، لكنها ترافقت مع زيادة معدلات الفقر والتفاوت. وعلى الرغم من محاولة العديد من الدول الاحتفاظ ببعض مظاهر دولة الرعاية الاجتماعية، إلا أن الأثر الفعلي للسياسات المتبناة تمثل في تفشي الفساد وزيادة الاستقطاب وتكاثر الانقسامات، وتعمق اللامساواة بين فئات المجتمع، وبين سكان المدن والأرياف وبين مختلف الطبقات الاقتصادية (Dahi, 2011) . أما على الصعيد الداخلي، فقد دخلت سوريا في أزمة مالية في ثمانينات القرن الماضي بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية؛ وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي توسع اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي من خلال لبرلة اقتصادية جزئية. ترافقت هذه اللبرلة مع تراجع مطرد في دور الدولة من خلال تخفيض الدعم وتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي ظهر بشكل واضح في القطاع الزراعي (SCPR, 2019).

وصلت حالة التحالف بين الثروة والسلطة، التي سادت في المنطقة، إلى مستويات جديدة، كما تراجعت المؤسسات العامة في سوريا بشكل ملحوظ وتدهورت قدرتها على تلبية احتياجات الشعب وتطلعاته، وعلى الرغم من تحسن الظروف الاقتصادية مقارنة مع الظروف الكارثية في الثمانينات، إلا أن اللبرلة الاقتصادية طبقت في ظل تمركز شديد للسلطة، وفي أجواء من انعدام الحريات المدنية، وغياب أي نوع من الرقابة القانونية او المدنية على المؤسسات الرسمية والتي منها أجهزة الأمن.

في مطلع الألفية، وعدت الحكومة بالقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، والتي انعكست في «ربيع دمشق»؛ وبتوسيع دور القطاع الخاص، وتشجيع المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتطوير عمل البيروقراطية الحكومية، وفصل حزب البعث عن الدولة، والتركيز على قضايا النمو المستدام والعدالة في السياسات العامة، وتطوير المعارف والاهتمام بالبنية التحتية. إلا أن الطبيعة السلطوية للنظام أظهرت كم كان الوعد زائفاً، فقد أُغلقت نافذة ربيع دمشق، وتحول «الإصلاح» إلى تنفيذ لبرنامج إصلاح اقتصادي نيو ليبرالي يركز على تبني اقتصاد السوق الحر المحكوم من قبل النخبة الاقتصادية والسياسية. كما جيّر الاستبداد السياسي عمليات اللبرلة الاقتصادية وتقلص دور الدولة إلى توسيع الفرص الناجمة عن ذلك لمصلحة النخبة الاقتصادية.

تعود العوامل التي أدت إلى النزاع الحالي إلى «الاختناق المؤسساتي» ، وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع وحرمانها من المساهمة الفعالة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تتجلى حالة «الاختناق المؤسسلتي» في سوريا في تراجع قدرة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على مواكبة التغيير وعجزها عن التعبير عن تطلعات المجتمع الجديدة ومصالحه وتوقعاته. بالإضافة إلى أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والتغييرات الإقليمية والانتقال الهائل للمعرفة والخبرات عبر الحدود إلى المجتمع السوري رفع من سقف التطلعات والتوقعات التنموية للمجتمع السوري. وقد أدى غياب المؤسسات التمثيلية والأحزاب السياسية المستقلة وقمع المجتمع المدني إلى الإضرار بهذه التطلعات.

2.1 المشهد الدولي والإقليمي

كدولة نامية صغيرة أو متوسطة الحجم في الجنوب العالمي، لم تكن سوريا محصنة من التغيرات على المستوى العالمي. كان انهيار الاتحاد السوفيتي ضمناً يعني توقف الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من حليف البلاد، في الوقت الذي تحاول الولايات المتحدة تعزيز «نظامها العالمي الجديد» في الشرق الأوسط، والذي ظهر عسكرياً في حرب العراق الأولى والعقوبات التي تلتها. ومن الناحية السياسية مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على دول المنطقة، للإذعان لمطالب سياستها الخارجية وعدم التسامح مع أي حياد. ولعل التمظهر الأسوأ سمعة لهذه العقلية العقابية جاءت في أعقاب تصويت اليمن بـ «لا» على قرار مجلس الأمن رقم 678 لعام 1990 الذي يسمح بعملية عسكرية ضد العراق.

لم تكن المؤسسات المتعددة الجنسيات تدفع فقط باتجاه تطبيق السياسة النيو ليبرالية وتحقق نتائج مشوشة، بل كانت تعاني أيضاً من التبعية للأجندات السياسية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

لم تقم الولايات المتحدة فقط بوقف كل مساعداتها البالغة 70 مليون دولار لواحدة من أفقر دول المنطقة، بل أخذ اليمن أيضاً يواجه صعوبات كبيرة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال السنوات القليلة التالية (Vreeland, 2014). على المستوى الإقليمي، لم تكن المؤسسات المتعددة الجنسيات تدفع فقط باتجاه تطبيق السياسة النيو ليبرالية وتحقق نتائج مشوشة، بل كانت تعاني أيضاً من التبعية للأجندات السياسية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بقيت سوريا خارج المدار الأميركي، حتى في الوقت الذي حافظت فيه على علاقات جيدة مع حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين مثل دول الخليج، وبشكل متزايد مع تركيا مطلع الألفية الثالثة؛ إلا أن سوريا أعلنت أنها جزء من «محور المقاومة» الذي يضم إيران وحزب الله، والذي يدعو إلى معارضة الهيمنة الأميركية ودعم القضايا العربية، مثل مقاومة إسرائيل. وعلى الرغم من تعاون سوريا مع الولايات المتحدة في بعض القضايا مثل «تسليم المطلوبين» في أعقاب هجمات 11 أيلول 2001، إلا أنها حافظت على سياسة خارجية وداخلية تلوّح بقوتها خارج حدودها.

السياسات النيو ليبرالية التي دعت إليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بضراوة أدت إلى زيادة حالات الهشاشة واللامساواة في المنطقة. (Hanieh, 2013). ولم يكن اندلاع الحروب، وتعمق التحالفات بين أصحاب الثروة والسلطة، وتفشي الفساد والمحسوبية بالنتائج الغير المتوقعة.

لقد أدى بطء معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة، وانخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة، والافتقار إلى المؤسسات الديمقراطية، وازدياد التفاوت في الدخل، وتنامي ظواهر الفقر إلى المزيد من التصدعات في النسيج الاجتماعي لبلدان المنطقة. كما أدى تناقص القيمة الحقيقية للأجور، وتوسع الاقتصاد غير المنظم وكثرة النزاعات الاجتماعية، إلى زيادة الفجوة في الدخل الموجودة سابقاً، بين الطبقات وبين المناطق. وأدى تدهور الأداء الاقتصادي إلى تعميق الفجوة بين الشرائح المدينية والريفية، والفئات المجتمعية، لتترافق خطوط الصدع المسيّسة هذه بدورها مع اشتداد قبضة الحكم السلطوي في المنطقة (Dahi, et al, 2008).

على المستوى الإقليمي، تصاعد دور قوى إقليمية في بداية الألفية، من أهمها إيران والسعودية وترجم ذلك إلى «حرب باردة» بينهما؛ إذ رفعت إدارة جورج بوش الضغط على إيران بشكل كبير، لكن غزوها لكل من أفغانستان والعراق وإسقاط نظاميهما، أطاح بأكبر عدوَّين للجمهورية الإسلامية من شرقها وغربها في غضون ثلاث سنوات. بعد ذلك أخذت إيران تقيم صلاتها المالية والأمنية والعسكرية وشبه العسكرية على أساس إقليمي. ومن جهتها استخدمت السعودية ودول الخليج الأخرى سقوط نظام صدام حسين، وتزايد النفوذ الإيراني لتأجيج التوتر الإقليمي. كلتا الدولتين استخدمت تسييس الهوية كأداة في «الحرب الباردة» الجديدة.

السنوات الخمس الثانية من الألفية الجديدة شهدت محاولات سورية لتغيير موقعها قليلاً، فرغم تعزيز تحالفها مع إيران وحزب الله، كانت تظهر في ذلك الوقت بوصفها الحلقة الضعيفة. فبعد خروجها من لبنان عام 2005 إثر اغتيال رئيس الوزراء آنذاك رفيق الحريري، ومع الأزمات الاقتصادية الخطيرة الناجمة عن تناقص الموارد النفطية، سعت القيادة السورية إلى البحث عن حلفاء جدد وعلاقات قوية مع تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، وشخصياً مع الرئيس أردوغان، الأمر الذي تطور كذلك باتجاه دولة قطر. وفي الوقت نفسه، وعلى مدى عقد الألفية الأول، بدأ يزداد التقارب مع العديد من الدول الإقليمية، في المقام الأول السعودية والإمارات اللتان تعتبران إيران أكبر تهديد إقليمي لأمنهما القومي.

أخيراً، تزامنت السنوات القليلة الماضية التي سبقت حراك آذار 2011 مع محاولة روسيا النشطة لاستعادة نفوذها على المستوى العالمي.

أخيراً، تزامنت السنوات القليلة الماضية التي سبقت حراك آذار 2011 مع محاولة روسيا النشطة لاستعادة نفوذها على المستوى العالمي.

2.2 الاقتصاد السياسي في سوريا:
التنمية غير المتوازنة، هيمنة النخبة، والتدهور المؤسساتي

لفهم اقتصاديات النزاع في سوريا، وتلمس سبل الخروج منها، ينبغي فهم تاريخ المؤسسات وواقعها، وفهم الاقتصاد السياسي وعلاقات الدولة والمجتمع (بما في ذلك الجهات الفاعلة الغير دولاتية) التي قامت وتفاقمت اقتصاديات الحرب في ظلها. ففي العقود السابقة للنزاع، كانت سوريا تشهد تحولاً طويلاً ومطرداً، فالنهج الرسمي للإدارة الاقتصادية منذ السبعينات كان يوصف بمصطلح «التعددية الاقتصادية»؛ ما يعني، على صعيد الممارسة العملية، تولي الدولة دفة القيادة العليا للاقتصاد، وتحكمها بإنتاج الطاقة والتجارة والاستثمار والائتمان والصناعة وتوفير الخدمات، مع ترك مساحات مهمة للقطاع الخاص فيما يتعلق بقطاع زراعي كبير وديناميكي نسبياً وسبق أن استفاد من سياسات الإصلاح الزراعي، والإعانات، والاستثمارات؛ وبصناعات تحويلية صغيرة وحرفية، إضافة إلى السياحة والبناء والتجارة؛ وفي وقت لاحق بقطاع الاتصالات والإعلان والإنتاج الإعلامي. وعلى الرغم من التنوع النسبي للاقتصاد السوري، إلا أن النمو ظل مرتبطاً بالريوع المتولدة من إنتاج النفط الخام وتصديره، إضافة إلى المساعدات والمنح المقدمة من دول الخليج العربي (إيران فيما بعد) والاتحاد السوفيتي. إن الاقتصاد السياسي في سوريا، وتطور الاقتصاد بصورة خاصة، كان يتأثر بشكل حاسم بكل من المشهد الجيوسياسي الشديد العسكرة والأمننة للمنطقة الذي شهد تدخلات خارجية عديدة، وإرث الحروب الإسرائيلية-العربية والاحتلال الإسرائيلي المستمر.

ولّد هذا النمط من التنمية الاقتصادية متوسط معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي السنوي بحدود 5.6 % للفترة 1963-2010، ما يعني أنه بمعدلات نمو سكاني بحدود 3 % فإن معدل نمو الناتج المحلي للفرد الواحد هو 2.6 % . (SCPR, 2016) في البداية كانت معدلات النمو مصحوبة بتحسن كبير في مؤشرات التنمية البشرية، بما في ذلك الصحة والعمر المتوقع، والتعليم ومحو الأمية، فضلاً عن تحسن ظروف المعيشة العامة لمعظم السوريين. كان القطاع العام مسؤولاً بشكل مباشر أو غير مباشر عن هذه الزيادات، وأصبح إلى جانب الجيش والأجهزة الأمنية، سبيلاً للارتقاء الاجتماعي بالنسبة للطبقات المجتمعية ومع ذلك، فإن كثرة الضغوط الخارجية وحدة النزاع الداخلي بين النخب قاد إلى التفرد بالسلطة واحتكارها، ما يعني إعطاء الأولوية للولاء والهيمنة السياسية على حساب المساءلة والجدارة والاختلاف السياسي والتخطيط العقلاني؛ وبالنتيجة غداً التحكم بالممتلكات العامة لمصالح شخصية أو الفساد أحد أبرز الأوجه المميزة للنموذج الاقتصادي السوري، ما أدى لبروز ملحوظ لمجموعة من الأثرياء الجدد المستفيدين من الريعية والتراخيص الحكومية الخاصة والمحسوبية بوجه عام، وأصبحت الشبكات الزبائنية سمة منتظمة للاقتصاد السياسي في سوريا، سواء في المؤسسات الحكومية أو إدارة الأراضي أو التنمية وفق مبدأ «توزيع الثروة» بهدف تنفيع النخبة أو إفساد قطاعات كبيرة من السكان (Hallaj, 2015) . كنتيجة لذلك نما تحالف بين أصحاب الثروة وأصحاب السلطة، وتزايدت قوته من خلال علاقات اجتماعية تقليدية وغير تقليدية.(Haddad, 2012) كما أوجد الضغط الدولي الشديد على سوريا، إضافة إلى زيادة العقوبات، مجالاً واسعاً للوسطاء وسماسرة العلاقات والمهربين وغيرهم، لتوريد الأسلحة أو حتى البضائع العادية.

شهدت ثمانينات القرن الماضي تغيرات جذرية في سياسات التنمية نتيجة «حرب الخليج الأولى»، ووقف المساعدات الخليجية، والغزو الإسرائيلي للبنان، وأحداث حماة في عام 1982، والحصار الاقتصادي الغربي، وكل ذلك صاحبته موجات جفاف أدت إلى تدهور الإنتاج الزراعي وتدهور الأمن الغذائي؛ قادت هذه العوامل إلى انخفاض حاد في أداء المؤسسات، وارتفاع منسوب الفساد وتفاقم العجز في الميزانية، وتسارع معدلات الهجرة إلى الخارج. وقد عانت البلاد من عجز كبير في الغذاء، بما في ذلك الدقيق، ولا سيما بعد الجفاف في أواخر الثمانينات. (SCPR, 2019)

كما شهدت ثمانينات القرن العشرين تحولاً كبيراً باتجاه «السياسات الموجهة نحو السوق، وتراجعاً تدريجياً لدور الدولة في الاقتصاد، وتمثلت علامات ذلك بمرسوم وزارة الاقتصاد رقم 35 لعام 1986 الذي سمح بإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك القانون رقم 10 لعام 1991، الذي كان مؤشراً رئيسياً على التوجه الانفتاحي، ما سمح للقطاع الخاص بالاستثمار في جميع القطاعات باستثناء الصناعات الاستخراجية. وقد توقفت الحكومة عن إصدار خطط خمسية بين 1985 و2000، مما يشير إلى تحول نحو ترسيخ سياسة « السوق الحر» (SCPR, 2019).
في الألفية الجديدة، توسعت السياسات النيو ليبرالية من خلال التحرير التدريجي لأسعار الطاقة، وتوسيع دور القطاع الخاص، وتراجع الاستثمار العام، وانسحاب العديد من أشكال الدعم بشكل تدريجي مثل خدمات الصحة العامة، وأخيراً الانفتاح في العلاقات التجارية . (SCPR, 2019)

وقد عكست البنية الاقتصادية الجديدة ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، وغياب الحماية الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للمزارعين والعاملين في القطاع غير المنظم، وانخفاضاً في خلق فرص العمل في القطاعات الإنتاجية وبالأخص الزراعة والصناعة. كما زادت معدلات الفقر، وأصبح قطاع العقارات هو القطاع الرائد، والذي شهد موجتين من المضاربات العقارية الحادة في النصف الأول من التسعينات ثم في الألفية الجديدة، الذي فتح الباب لـ «حرب» على الأراضي الزراعية، انعكست بشدة على بنية الاقتصاد وساهمت في تعزيز الهجرة من الريف إلى المدينة وإلى الخارج وفي ازدياد اللامساواة بشكل ملحوظ منذ مطلع الألفية بين مختلف الطبقات الاقتصادية ومختلف المناطق. كان الأداء الاقتصادي للعقد الأول من القرن العشرين متناقضاً، فقد جرت بعض التطورات الإيجابية على مستوى تخفيض إجمالي الدين، ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وبالرغم من استنفاد النموذج الاقتصادي السابق لنفسه بوضوح، إلا أن الطريق المتبع لتحويل الاقتصاد بقي يمزج بين تدابير إصلاح تقليدية ترافقها حالات هيمنة متزايد وسافرة من جانب تحالف السلطة والثروة. تبنت سياسات الإصلاح الاقتصادي، المعتمدة المقاربة النيو ليبرالية، تحرير الأسعار وإطلاق حركة رأس المال، لكنها لم تكن مصحوبة بالإصلاح المؤسساتي والمساءلة وإنفاذ القانون والسيطرة على الفساد. على الرغم من أن الخطة الخمسية التاسعة (2001-2005) والعاشرة (2006-2010) شملت التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، بما في ذلك التركيز على تعزيز الإنتاجية والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا والمعرفة، إلا أن التنفيذ ركز على التحرير الاقتصادي (SCPR, 2019).

كانت هيمنة التحالف المذكور واضحة أكثر فأكثر في الألفينات من خلال دوائر الأعمال الضيقة المترابطة بشكل وثيق والمربحة التي استبعدت حتى النخب التجارية التقليدية وحققت أرباحاً هائلة في العقارات والبناء والخدمات، بما في ذلك الاتصالات المحمولة وغيرها من الاستثمارات غير الإنتاجية . (Haddad, 2012)

وعلى الرغم من وجود قطاع عام واسع في كل مكان، إلا أن الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة بقيت من أبرز سمات الاقتصاد السوري في القطاع الخاص. وكانت دراسة لمسوح قوة العمل حتى عام 2010، قد كشفت أن 62.4 % من إجمالي العاملين في سوريا يعملون في القطاع غير المنظم، وتبلغ هذه النسبة 86 % من العاملين في القطاع الخاص. تسلط هذه النتائج الضوء على واقع العمالة القلق في سوريا، وكذلك على أهمية القطاع العام بالنسبة لمنتسبيه، الأمر الذي سيصبح أكثر أهمية مع نشوب النزاع واستمراره (SCPR, 2016).

وإلى جانب هيمنة النخبة والزيادات الصارخة في حالات الفساد (Hallaj, 2015)، ثمة سمة رئيسية طبعت الألفية الجديدة هي الاختناق المؤسساتي فقد أشارت دراسة تفصيلية أجراها المركز السوري لبحوث السياسات إلى أن البيئة المؤسساتية السورية لم تكن قادرة على ملاقاة التوقعات والاحتياجات والحقوق المتزايدة للسكان السوريين أو مراعاتها.

وإلى جانب هيمنة النخبة والزيادات الصارخة في حالات الفساد ثمة سمة رئيسية طبعت الألفية الجديدة هي الاختناق المؤسساتي فقد أشارت دراسة تفصيلية أجراها المركز السوري لبحوث السياسات إلى أن البيئة المؤسساتية السورية لم تكن قادرة على ملاقاة التوقعات والاحتياجات والحقوق المتزايدة للسكان السوريين أو مراعاتها.

وكانت الاختناقات المؤسساتية وما ولدته من تهميش لشرائح كبيرة من المجتمع، وحرمانهم من المساهمة الفعالة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من الجذور الرئيسية للحراك المجتمعي الذي تحول لاحقاً بفعل عوامل متعددة إلى حرب أهلية. يمكن تلخيص ذلك في ثلاثة «مجالات إقصاء»، أولها الإقصاء من الاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي بسبب تراجع حصة الأجور وفرص العمل، والإقصاء الاجتماعي الناجم عن تدهور وتأخر مؤشرات التنمية البشرية وتنامي اللامساواة، والإقصاء المؤسساتي والسياسي نتيجة الحكم الاستبدادي (SCPR, 2013).

3. مراجعة الأدبيات

كان الإحباط المجتمعي، بعد عقود من الحكم التسلطي، وخلوّ مؤسسات الدولة من ثقافة المساءلة، وتغول وحصانة القوى الأمنية، والتهميش والفساد المرافق للسياسات النيو ليبرالية من أبرز دوافع الحراك المجتمعي في سوريا؛ لكن قوى التسلط والقمع المحلية والدولية سرعان ما حولت الحراك إلى حرب إبادة. كانت العسكرة بداية أساسية في هذا التحول، فالتناحر الإقليمي والدولي، وتسخير الهوية والتعبئة على أساسها، وتمويل التطرف وتسليحه، قابلتها وحشية الأطراف المتصارعة داخلياً حيث استخدم فيها العقاب الجماعي وحروب الحصار والجرائم على أوسع نطاق بهدف معاقبة السكان أو طردهم.

ثمة إطاران أساسيان شائعان يطرحان لفهم النزاع المحلي، هما إطار «الجشع أم المظلومية» لبول كوليه ومقاربة «الحروب الجديدة» لماري كالدور (Dahi, 2019). وبحسب مقولة بول كوليه الكلاسيكية عن إطار «الجشع» أو «المظلومية» أن الرغبة في تراكم الثروة هي الدافع الحقيقي للنزاع، وأن المظلومية أو الأيديولوجيات مجرد واجهة. ولعل أفضل طريقة لفهم الحرب الأهلية بمختلف جوانبها هي النظر إليها بوصفها منظمات الجريمة المنظمة وليست منظمات مقاتلي الحرية؛ نتيجة لذلك، على السياسات المصممة لمواجهة النزاع أن تتنبه إلى الجوانب الاقتصادية في اقتصادات الحرب من خلال سياسات الجزرة والعصا، باستهداف عوامل الخطر وإدماج المقاتلين، وإيلاء اهتمام خاص للنمو وتخفيف حدة الفقر، من خلال المساعدات الدولية وغيرها من التدابير، أي جعل الربح عن طريق المزيد من الحرب فعلاً غير مجدٍ أو غير مرغوب (Collier, 2007). قد تكون معالجة المظلومية الفعلية مرغوبة لذاتها، ولكنها لن تؤدي إلى التحول المرغوب فيه. ومع ذلك، يميل إطار كوليه إلى اعتبارين، الحكومة تلعب دوراً دفاعياً ضمناً، فيمنحها دوراً أكثر شرعية بوصفها المسؤولة عن الأمن والنظام العام، فيما يرى كوليه التمرد غير شرعي وينبغي تقليصه (Marchal, et al. 2002). إلا أن إنكار كوليه لدور المظالم يمحو حقوق المواطنين من معادلة إنهاء الحروب الأهلية، بما في ذلك حقهم في المقاومة والتمرد ضد حكومة قمعية، أو هو على الأقل يسيء تشخيص المصالح الأساسية لمختلف الأطراف (Humphreys, 2003).

من جهتها تجادل ماري كالدور بأن نهاية الحرب الباردة والعولمة، وتآكل الدول ذات التوجه التنموي، وصعود تكنولوجيات المعلومات وأنظمة الاتصالات الجديدة المعولمة أدت إلى «حروب جديدة». وبالتمييز الحاد بين «الحروب القديمة» التي كانت قائمة على الأيديولوجيا، تقول كالدور إن الحروب الجديدة تقوم على الهوية، سواء الإثنية أو القبلية أو الطائفية، وبخلاف «الحروب القديمة» فإن معظم العنف يستهدف المدنيين، لا المقاتلين، كما أنه تجري «خصخصة» العنف من خلال الجماعات شبه العسكرية وغيرها من الميليشيات، والأهم من ذلك شبكات التمويل المعولمة. هنا تغيب المسائل الجيو استراتيجية والأيديولوجية وغيرها من المسائل. فليس الهدف هو الفوز بموالين جدد، بل تطهير مناطق كاملة من الأعداء، من خلال نقل السكان والتطهير العرقي والقتل الممنهج وجعل المناطق غير صالحة للسكن. على كل من يبقى إعلان ولائه «للقوة المسيطرة» وليس «للقضية»، فالمطلوب «تجانس السكان على أساس الهوية» (Kaldor, 2013).. وهكذا يمكن أن يجري «تمويل» هذه الحروب في عالم معولم من خلال التحويلات المالية، أو المساعدات المباشرة من الشتات العالمي، أو مساعدات من حكومات أخرى، أو الاستيلاء على المساعدات الإنسانية. باختصار «يتوازى تشظي الحرب ونزع رسميتها مع نزع رسمية اقتصاد الحرب» (Kaldor, 2013).

تعرضت محاججة كل من كالدور وكوليه لنقد باحثين كثر. لعل أشهر هذه الانتقادات ما قدمه ستاثيس كاليفاس الذي جادل بأن تلك الطروحات تنطوي على فهم غير كامل وغير كافٍ للحروب الحالية والسابقة. فثنائيات الجشع/المظالم والقديم/الجديد زائفة لأن كل الحروب على مر التاريخ احتوت أمثلة مما يراه كوليه وكالدور أشياء فريدة من نوعها في الحروب الأهلية أو الحروب الجديدة. يجادل كاليفاس بأن النزاعات معقدة للغاية ومتداخلة بحيث لا يمكن تقليصها إلى ثنائيات زائفة، فالذي تغير، كما يرى، ليس طبيعة النزاع بل القواعد المفاهيمية والنماذج الأيديولوجية المستخدمة لتفسيرها (Kalyvas, 2001).

فرانسيس ستيوارت انتقد التفسيرات السابقة لعدم تركيزها على مختلف أشكال اللامساواة ضمن المجتمع، فبالنسبة له، التعبئة الجماعية حقيقة واقعة في جميع

النزاعات، وقد تحدث هذه التعبئة في الواقع على أسس عرقية أو قبلية أو غير ذلك من الأسس. إلا أن هذه الهويات ليست ثابتة، كما أن درجة من التشابه بين عدد كبير من الأشخاص لا تكفي لتعبئة الجماعات. إن روّاد العنف وسياسات الحكومة (أو غيرها من الفاعلين) والإرث الاستعماري والتمييز، كلها أمور تدفع إلى شد عصب الجماعات بشكل سببي ومباشر. ويكمن جوهر القضية في تشخيص كل من المستويات النسبية والمطلقة للقوة السياسية والاقتصادية، التي تعتبر أساسية لشد عصب جماعة من الجماعات وتعبئتها من أجل نزاع ما. ويدرس ستيوارت المشاركة السياسية، والأصول الاقتصادية، والعمالة والدخل، والوضع والنفاذ الاجتماعي، لفحص مختلف أبعاد اللامساواة الأفقية (Stewart, 2016).

علاوة على ذلك، قد تؤدي ديناميات الحروب الأهلية إلى تحولها بعيداً عن الأسباب الجذرية الأولية، حيث تنزلق جميع أطراف النزاع نحو الإجرام (Keen, 2000)، هذا إلى جانب نشوء نزاع جديد يربط بين الشبكات الجديدة والقديمة، فتشتركان في الممارسات غير المشروعة الصارخة مثل الإتجار بالممنوعات والمخدرات، أو البشر أو تهريب الأسلحة أو الاستيلاء على المساعدات الإنسانية (Grunewald, 1996). وقد رأت سوزان وودورد أنه لا ينبغي لبناة السلام التركيز على «الأسباب الجذرية» أثناء تدخلهم بعد انتهاء النزاع، وذلك لأن الأطراف المتحاربة المختلفة لن تتفق أبداً على ماهية «الأسباب الجذرية»، وعلى أي حال، بمجرد اندلاع أعمال عنف متطرفة، فإن النزاعات تحول البلاد بشكل جذري إلى حد بعيد، عما كانت سابقاً قبل اندلاع النزاع (Woodward, 2007).

بالنسبة إلى وودورد، وباتباع المقاربة التي اعتمدها كاليفاس (2006)، من الضروري التمييز بين أسباب العنف في الحروب الأهلية وجذور الحروب الأهلية. هذه الرؤية التي قدمها كاليفاس ووودورد بالغة الأهمية، فغالباً ما يختلط الأمران في معظم النزاعات الأهلية، وفي حالة النزاع السوري أيضاً، وهو ما سنعود إليه لاحقاً. وكما تقول وودورد، قد تكون أسباب العنف محلية وليست وطنية، ولذا يتطلب وقف العنف فهم الخصائص والديناميات المحلية والإقليمية. ويمكن التركيز على أسباب وعواقب العنف أن يساعد في توضيح مسائل السببية؛ فعندما يبدأ العنف، على الناس اختيار أحد الجانبين، وبالنتيجة يمكن للنزاع العرقي مثلاً أن ينجم عن العنف دون أن يكون عاملاً مسبباً (Woodward, 2007).

وبالاستناد إلى وودورد يسهم التمييز بين المقومات الكلية والجزئية/المحلية للنزاع في فهم ديناميات العنف بشكل أعمق. فبحسب التحليل الجزئي «ليست الهويات بحد ذاتها، سواء كانت إثنية أو عرقية أو دينية ولا حتى الشعور بالتمييز ونقص سبل الوصول للعدالة، الأساس الذي دفع الناس نحو استخدام العنف وارتكاب الفظائع ضد أبناء الهويات الأخرى؛ بل العكس، فبمجرد أن يبدأ العنف، يضطر الناس إلى تبني مواقف يرسم حدودَها الآخرون.

وكما تخفي الشعارات الثقافية العامة الفروق الفعلية في زمن الحرب، والمرتبطة بشكل وثيق بالأدوار على الأرض (مثلاً، الجندي، العدو، أرملة الحرب، المستفيد من الحرب)، فلا بد أن تأخذ الهويات بعد الحرب شكلها الحر في التطور، للاستجابة لأدوار ومتطلبات السلام الجديدة» (Woodward, 2007).

فليست الهويات بحد ذاتها سواء كانت إثنية أو عرقية أو دينية ولا حتى الشعور بالتمييز ونقص سبل الانتصاف على ذلك الأساس ما دفع الناس نحو استخدام العنف وارتكاب الفظائع ضد أبناء الهويات الأخرى؛ بل العكس بمجرد أن يبدأ العنف، يضطر الناس إلى الوقوف على جوانب يرسم حدودَها الآخرون

وقد أكدت بحوث جديدة حول اقتصادات الحرب على اقتصاديات «الحياة اليومية»؛ ف آن لاوداتي، على سبيل المثال، تحدّت فكرة أن البحث عن الموارد (الذهب والنفط والكولتان والماس وما إلى ذلك) محرك أساسي للنزاع، مؤكدةً بدلاً من ذلك على فهم لاقتصادات الحرب بطريقتين رئيسيتين:

أولاً أن اقتصادات الحرب أوسع نطاقاً بكثير مما يعتقد معظم الناس، وثانياً أن هناك مجموعة أوسع بكثير من الفاعلين والمصالح المنخرطة في نشاطها إلى جانب المقاتلين الرسميين. إن طرح لاوداتي يدور حول ستة أنشطة «يومية»: الضرائب على الحواجز، والضرائب على المدنيين، وريع التجارة، واللصوصية، والنهب والسطو، والتحكم بقوى العمل. تجادل لاوداتي أيضاً بأن المدنيين، بمن فيهم النساء غير المقاتلات، هم أكثر تورطاً بكثير في إعادة إنتاج اقتصاديات الحرب مما تفترضه الثنائيات الجنسانية النمطية للنساء وقت الحرب (Laudati, 2013).

بالانتقال من تأطير مفهوم اقتصاديات الحرب إلى فحصها بمزيد من التفصيل، فإن عمل جوناثان غودهاند يساعد في التشخيص الواقعي. ففي سياق الحروب الأهلية، يُستخدم مفهوم «اقتصاد الحرب» ليشمل «جميع الأنشطة الاقتصادية الجاري تنفيذها في زمن الحرب»، وهو ما يقسمه غودهاند إلى ثلاث فئات أخرى: الاقتصاد القتالي، اقتصاد الظل، واقتصاد التأقلم.

يشير الاقتصاد القتالي إلى حشد الموارد الاقتصادية لمواصلة الحرب وإدامتها، إما لتطوير قدرة الذات أو تدمير قدرات العدو. أما اقتصاد الظل فهو الأنشطة الجارية خارج إطار تنظيم الدولة، ويمكن التفكير فيه كاقتصادات «غير رسمية» لكن تحديداً تلك التي ينشأ فضاؤها ويستديم في ظل النزاع نفسه.
وأخيراً، تشير اقتصادات التأقلم إلى السكان الذين يتأقلمون أو يعيشون على مستوى الكفاف (Pugh, et al. 2004).

بالنظر إلى هذه الفروق الثلاثة، الواضح أن اقتصادات الحرب تشمل شبكات متعددة منها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه الشبكات تتفاعل بطرق معقدة لا تدفع دائماً في الاتجاه نفسه ولا تكون جامدة، بل تتغير مع مرور الوقت. الأهم من ذلك أن غودهاند وآخرين يناقشون مفهوم مركّب إقليمي للنزاع ، لتأكيد أن اقتصادات الحرب بالرغم من طبيعتها المحلية والعابرة للحدود معاً، تبقى هناك عادة «حدود» إقليمية قابلة للتحديد تكون فيها شبكات تبادل المواد أكثر غزارةً.
وبينما تجد أطر النزاع الإقليمية صدى في الحالة السورية وتقدم إطاراً مفيداً دون أن تقلل من دور الدول والقمع السياسي، يبقى أن هناك ميلاً إلى إهمال دراسة السياسات الوطنية عن كثب. وفي هذا الإطار، فإن بحث بويس وأودونيل (2007) يمثل إحدى الحالات التي تستقصي سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية (Boyce et al. 2007). وعلى الرغم من استقصائها السياسات الاقتصادية الوطنية في بيئة ما بعد النزاع، إلا أن الخلاصات ممكنة التطبيق على سياسات النزاع. فالحجة الرئيسية التي يقدمها الكاتبان هي عدم وجود أو ندرة «السياسات الاقتصادية المحايدة»، فالسياسات المتعلقة بحشد الإيرادات والنفقات غالباً ما تترك رابحين وخاسرين أثناء النزاع. ومع أهمية تعزيز تعبئة موارد الدولة وقدراتها الإنفاقية، إلا أن دراسة التأثير التوزيعي لهذه السياسات أمر بالغ الأهمية أيضاً، ولا سيما بما تؤدي إليه من تفاقم لأوجه اللامساواة المناطقية وغيرها.

4. نحو إطار شامل:
ربط النزاع المحلي بالدولي

4.1 تمهيد

كيف نفهم اقتصاديات الحرب في سوريا ضمن إطار موحد؟ نضع في هذا القسم إطاراً أساسياً، مع التأكيد على أننا لا نهدف إلى التحليل الشامل والكامل لجميع ديناميات النزاع.

ينطوي فهمنا لاقتصاد الحرب على ثلاثة أبعاد:

أولّها يشير إلى التحولات والتشوهات التي أصابت الاقتصاد السوري جراء النزاع، فيردها إلى الأفعال الواعية أو الخيارات السياسية أو التدخلات المتنوعة لمختلف الجهات. ولكن بدلاً من التركيز على مجموعة ضيقة من الجهات أو الأنشطة، فإننا نوسع التحليل ليشمل مجموعة كاملة من الترابطات ذات المستويين الإقليمي والدولي. والثاني يبحث في كيفية قيام الدول والجهات الفاعلة غير الدولاتية، بتسييس وتسّخير السياسات الاقتصادية بغرض مواصلة النزاع المسلح. أما الثالث فيشير إلى قدرة السياسات مع آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، على الاستمرار في منطق النزاع حتى في حالة غياب القتال، أو بعبارة أخرى كيف تكون السياسات التي ترسّخ وتعمّق الظلم والقمع استمراراً للنزاع المسلح بوسائل أخرى.

في هذه المقاربة لا نرى أطراً مثل «الجشع أو المظلومية» أساسية أو حتى ذات صلة؛ ببساطة هذه الثنائيات ضيقة جداً وتحتاج إلى المزيد من المتغيرات لتكتمل المعادلة، علماً أن النزاع في سوريا أحدث بالفعل سلاسل وشبكات لتراكم الثروة، من النوع الذي تسلط عليه الضوء بحوث «اقتصاديات الحرب».

الجدول 1: أسّس الاقتصاد المنتج واقتصاديات النزاع

أسس الاقتصاد المنتج	أسس اقتصاد النزاع
رأسمال مادي	أنشطة متمحورة حول النزاع، تدمير، نهب
رأسمال بشري	قتل، تجنيد، تهجير، سوء تغذية...
رأسمال اجتماعي	تسييس الهوية
مؤسسات تضمينية عادلة	الطغيان والإخضاع

إن قصور مقاربات مثل الجشع/المظلومية، يتأتى من محدودية منظورها ونطاقها مكانياً وزمانياً، وكذلك إهمالها لدور سياسات الدول الإقليمية والدولية في تحليلها لجذور النزاع العنيف. ثمة بحوث حول النزاع كانت أكثر نقدية، وأكدت أن «الأبعاد الدولية والإقليمية لكل من جذور النزاع العنيف وكذلك الاقتصادات السياسية للعنف» بما في ذلك «التأثير المزعزع للاستقرار الناجم عن العولمة الرأسمالية والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية المنبثقة عن إجماع واشنطن» (Tuner, 2017).

وفي واحد من أكثر الأقاليم عسكرة وأمننه في العالم، فإن «العنف المنظم واستعداد الدولة للنزاع، ساهما في تشكيل الاقتصادات الوطنية والإقليمية». فالعنف لا يظهر فجأة من فراغ، و«يترافق اقتصاد النزاع مع حالة النزاع السياسي المباشر، لكن في معظم الحالات فإن فهم اقتصادات الحرب لا يجب أن ينعزل عن مسبباته الاجتماعية والسياسية التي لا تتسم بالضرورة بطابع عنفي مباشر» (Moore, 2017).

«يترافق اقتصاد النزاع مع حالة النزاع السياسي المباشر، لكن في معظم الحالات فإن فهم اقتصادات الحرب لا يجب أن ينعزل عن مسبباته الاجتماعية والسياسية التي لا تتسم بالضرورة بطابع عنفي مباشر»

الشكل ا : الإطار التحليلي لاقتصاديات العنف

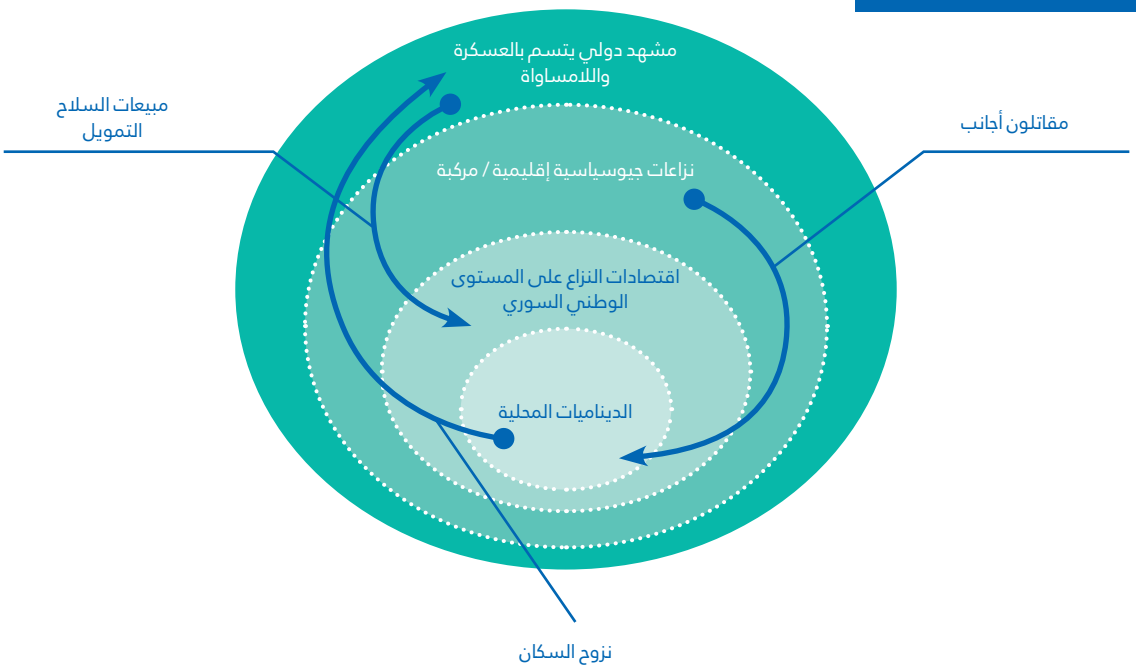

وتركز مقاربة الجشع/المظلومية على سلوك «المتمردين»، وتميل للنظر بشكل إيجابي نسبياً إلى الدولة؛ بدلاً من دراسة سياسات الدولة أو السياسات على المستوى الوطني بالتفصيل - الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى السياسات العسكرية والسياسية - وتأثيرها في اقتصاد الحرب. إن ميل هذه المقاربة للتركيز على الأطراف الغير دولاتية، والميليشيات، وشبكات المصالح، وانتشار العنف بين المدنيين، وسكان الشتات، والهويات الأولية، يميّع دور كل من مشيئة السكان ومسببات النزاع، والأهم من ذلك أنه يقلل من خطورة الفعل الواعي الذي تقوم به الدول، والدور الذي يلعبه القمع والصراع السياسيين.

في النزاع السوري، كانت الأفعال الواعية للدول، سواء الدولة السورية نفسها أو دول إقليمية ودولية من المحركات الرئيسية لتحولات النزاع الكارثية.

الجدول 2 : السياسات الدولية / الإقليمية في التسعينات ومطلع الألفية ونتائجها

الفاعلون	السياسات / التدخلات	النتائج
الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، المؤسسات المالية الدولية، مؤسسات (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)	السياسات النيوليبرالية	اللامساواة، الهشاشة الإقليمية، الحرمان
الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا	تجارة الأسلحة الدولية	مفاقمة العسكرة، التناحر الإقليمي
الولايات المتحدة وحلفاؤها	غزو العراق، عقوبات شديدة / حصار على إيران؛ الحرب الدولية على الإرهاب	تدمير الدول وحرمان واسع النطاق، ظهور مناخ إقليمي متشدد ومستقطب؛ تحفيز / دفع باتجاه تفاقم التناحر الإقليمي؛ مكافحة التمرد، تطبيع الاغتيالات دون محاكمة
السعودية وإيران وتركيا	تسّييس الهويات كسياسة خارجية	زيادة الاستقطاب، ثقافة الكراهية، عدم التسامح، لعبة صفرية
الدول الإقليمية	السياسات النيوليبرالية؛ رأسمالية المحاسيب	فساد مهول؛ تحالف الثروة والسلطة؛ المراكمة عبر السلب؛ اللامساواة
إسرائيل	الاحتلال، الاعتداءات العسكرية، السياسات العنصرية	التدمير، الاستقطاب، العسكرة، معاناة السكان وخاصة الفلسطينيين

إن الإطار المفاهيمي يحدد دور مختلف الجهات الفاعلة على مستويات مختلفة من التحليل، ونميز بين السببية المباشرة وتلك التي يمكن أن نطلق عليها السببية «الناشئة». ونعني بالسببية «الناشئة» السياسات والإجراءات التي تهيئ ظروفاً لتطورات معينة دون أخرى، فتساهم بشكل غير مباشر في مفاقمة النزاعات

خلال التسعينيات والعقد الأول من الألفية هددت السياسات العسكرية والاقتصادية الأمن الشخصي والاقتصادي لشعوب المنطقة، ودمرت البنية التحتية لإحدى الدول الكبرى، وفاقمت العسكرة وسباق التسلح في المنطقة، وزادت من التفاوتات الإقليمية، وخلقت «حرباً باردة» جديدة بين السعودية وإيران؛ حرباً شهدت تسخير الهوية أداةً للسياسة الخارجية.

الإقليمية مثل النزاع السوري. إن لهذه السياسات وطأة شديدة على النزاع السوري، ومع ذلك فهي غائبة عن معظم النقاشات التي تتناول النزاع نفسه. كما يوضح الجدول 2 خلال التسعينيات والعقد الأول من الألفية هددت السياسات العسكرية والاقتصادية الأمن الشخصي والاقتصادي لشعوب المنطقة، ودمرت البنية التحتية لإحدى الدول الكبرى، وفاقمت العسكرة وسباق التسلح في المنطقة، وزادت من التفاوتات الإقليمية، وخلقت «حرباً باردة» جديدة بين السعودية وإيران؛ حرباً شهدت تسخير الهوية أداةً للسياسة الخارجية.

وبينما عبر الحراك المجتمعي الذي بدأ في آذار 2011 في سوريا، عن تطلع المجتمع إلى التعددية والإنصاف والحقوق والحريات المدنية، والتغيير الاجتماعي والسياسي نحو نظام حكم تضميني وقابل للمساءلة، إلا أن التحول نحو النزاع المسلح، بسبب مزيج من سياسات السلطة السورية وقوى خارجية، قلبت توقعات السوريين إلى كارثة. إن هيمنة الأجهزة الأمنية، وتحالف الثروة والسلطة قبل عام 2011، والعجز المؤسساتي عن توفير الحد الأدنى من التضمين السياسي وحرية التعبير وحق الاحتجاج أو الاختلاف لعبت، كلها دوراً مهماً في تطور ديناميكية العلاقة بين المجتمع والدولة بعد 2011 في ظل غياب كل من تاريخ إصلاحي ينطلق من القاعدة إلى القمة، والثقة بالمؤسسات. يضاف لذلك الإصلاحات النيو ليبرالية التي زادت من هشاشة أوضاع الناس وحالات اللامساواة بين المناطق، ناهيك عن واقع الاقتصاد غير المنظم في سوريا، مما صعّب أكثر فأكثر المقاومة المجتمعية والمؤسسية للتحولات المتسارعة نحو اقتصاد حرب بالكامل ونسب جريمة عالية.

وكما ذكر المركز السوري لبحوث السياسات عام 2014، فإن «النزاع المسلح يهدر الإنسانية من خلال العنف والخوف والدمار، مما يتسبب بضرر اجتماعي واقتصادي متعدد الأبعاد، في مختلف جوانب حياة الناس وموارد رزقهم ومساكنهم التي قلما غادرتها الأسر السورية سالمة» (SCPR, 2014). إن الحرب في سوريا شديدة التعقيد، فعلى سبيل المثال، في عام 2013، سجل مركز كارتر حوالي 4,390 حالة تشكيل وحدات تمثل ما بين 68,639 إلى 85,150 مقاتلاً» (Carter, 2013) منظمين في جماعات متداخلة المراكز، من سرايا وكتائب وألوية ومجالس، وأصبحت الجماعات شبه العسكرية الموالية للحكومة أكثر انتشاراً وتشظياً، وتلى ذلك محاولات في السنوات القليلة الماضية لإعادة تنظيمها ضمن الجيش السوري النظامي.

الجدول 3: الجهات الفاعلة في النزاع السوري ضمن مستويات مختلفة (قائمة غير حصرية)

	الفاعلون
إقليمياً / دولياً	الولايات المتحدة، روسيا، تركيا، إيران، السعودية، قطر، الأردن، لبنان، بريطانيا، الإمارات، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي
وطنياً	الحكومة السورية والمؤسسات العامة، إيران، تركيا، الولايات المتحدة، الإدارة الذاتية ، تنظيم «داعش»
محلياً	الحكومة السورية، تركيا، إيران، المجالس المحلية، الإدارة الذاتية، الجماعات العسكرية المتحالفة مع الحكومة، الجماعات المسلحة غير الحكومية، المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني، القطاع الخاص

النقطة الأهم هنا هي أن اقتصاديات الحرب في سوريا حركتها شبكة مترابطة من الفاعلين ومجموعة من العوامل التي حركت النزاع من خلال إجراءات سياساتية مباشرة وغير مباشرة، مع سعي الفاعلين إلى الحد من آثار هذه السياسات على مصالحهم الخاصة. إن الاستراتيجيات التي طورتها مختلف الدول، إلى جانب تعددها وعدم رغبتها أو استعدادها للتوصل بشكل جدي إلى تسوية سياسية، تسبّب في حلقة العنف الدائرة واستدامتها. حدث ذلك بينما كانت تجري حرب سرديات، إذ يعلن كل طرف التزامه اللفظي بـ "الحل السياسي للنزاع» ملقياً بمسؤولية تحريك النزاع على الأطراف الأخرى.

4.2 اقتصاديات النزاع على المستوى الدولي / الإقليمي

الشكل 2: ترابط المستويات المختلفة لاقتصاديات النزاع

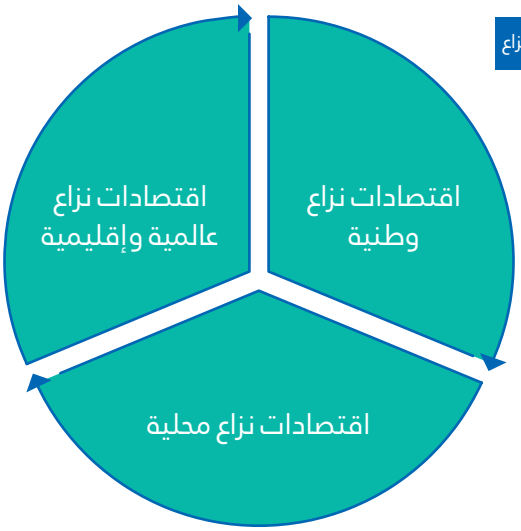

كان للجهات الدولية دور رئيسي في تحريك النزاع، كاستمرار للسياسات التي سبقت النزاع من جهة، وكجزء من استراتيجية تطورت ونجمت عن ديناميات النزاع نفسه من جهة أخرى. كانت الدولة السورية فاعلاً مركزياً التي سعّرت النزاع وشنت الحرب على السكان – المسلحين والمدنيين – الذين رأت فيهم تهديداً لحكمها. وبينما شهدت الفترة الأولية في أوائل 2011 تصريحات معلنة حول نية التغيير وعدداً من الإصلاحات السياسية والمؤسسية، إلا أنه مع بداية العسكرة أخذ العنف يتصاعد إلى مستويات غير مسبوقة. ومن جهة حلفاء الحكومة السورية، أي إيران وروسيا وكذلك حزب الله، فإنهم مكّنوا الحكومة من شن الحرب وانخرطوا فيها بشكل مباشر، وبالنسبة لهذه الجهات الخارجية، كانت لها أسبابها المتداخلة مع أسباب الحكومة السورية أحياناً، وفي أحيان أخرى كانت لكل منها أسباب ذاتية وجيوسياسية خاصة بها لتواصل من أجلها النزاع. وعلى الرغم من ادعائهم دعم الحكومة المركزية حصراً، إلا أنهم طوروا سياساتهم الخاصة التي تدخلت في السياسات الوطنية والمحلية. وقد فاقم تورط إيران وحزب الله الطبيعة الجيوسياسية للنزاع.

أما الدول الإقليمية الأخرى مثل تركيا والسعودية وقطر فقد غذت النزاع من خلال إغراق البلاد بالأسلحة والمال والمسلحين، وتغطيتها الإعلامية المنحازة وبثها التحريض الطائفي على أساس الهوية. كان ذلك أساسياً وحاسماً في تحويل جوهر النزاع في سوريا من حركة مجتمعية إلى حرب داخلية وحرب بالوكالة. لو لم يحدث هذا التدخل وذاك التداخل لما أمكن للنزاع المسلح أن يستمر.

السوريون هم من يتحمل في المقام الأول تكاليف النزاع السوري، وقد كان انخراط الدول الخارجية، وليس عدم انخراطها، هو ما أدى إلى إطالة أمد النزاع السوري، عبر إشراك جهات فاعلة متعددة تطيل الحرب وليس لديها حوافز جدية للتفاوض أو وضع حد لها، وذلك بسبب محدودية كلفتها السياسية عليها محلياً أو دولياً (Phillips, 2016). كما اتخذ التدخل الخارجي في النزاع أشكالاً أخرى، حيث قامت البلدان المجاورة مثل تركيا بتسييس قضية اللاجئين واستخدامها كورقة ابتزاز، مما أدى للصفقة سيئة السمعة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في عام 2016[2]، ثم سرعان ما وقع الاقتصاد السياسي للأعمال الإنسانية ضمن دائرة النزاع، حيث كانت تصب شبكات المساعدات والمعونة في مصلحة أطراف محددة، ويجري حظر انتقائي للمعونات ومنحها على أساس الولاء، مما عنى تفاقم الحرب أو متابعتها بوسائل أخرى بدلاً من احترام مبدأ «عدم إلحاق الأذى» في العمل الإنساني. كما سلّحت الولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر قوات معادية للحكومة، وفرضت إلى جانب بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية على سوريا ازدادت صرامتها في السنوات الأخيرة.

لقد لعبت السياسات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية جميعها دوراً في نشأة اقتصاد الحرب واستدامته في سوريا. لقد أصبحت سوريا «موقد النار»، ومع ذلك فإن النتائج على الأرض تعدت حدود سوريا، لذلك فإن احتواء الصراع وإدارة تداعيات الحرب (اللاجئين، الجماعات المتطرفة، وغيرها) أصبح ضرورياً. يشمل ذلك التمويل الإنساني، وسياسات إدارة النزوح للسكان الفارين من دمار النزاع والتقليل من أعدادهم في نهاية المطاف. وهكذا أصبحت ديناميات الحرب المتغيرة مع الزمن، جزءاً من آلية تؤثر في الفضاءين الوطني والدولي.

الجدول 4: الجهات الفاعلة في اقتصاد النزاع والنتائج على المستوى الدولي / الإقليمي (قائمة غير حصرية)

الفاعلون	السياسات / التدخلات	النتائج
الولايات المتحدة والسعودية وقطر وتركيا وحلفاؤها؛ روسيا، إيران، حزب الله	تسليح وتمويل الحكومة والمعارضة، وتسهيل تدفق المقاتلين الأجانب	أصبحت سوريا قلب عاصفة الحرب الإقليمية والدولية؛ القتل وتهجير وتدمير مدن بأكملها، وخسائر اقتصادية واجتماعية هائلة؛ انتهاك السيادة السورية وتدمير البنية التحتية والمؤسسات والنسيج الاجتماعي؛ زيادة اعتماد السوريين على الدول والمساعدات الخارجية
الحكومة السورية	الاعتماد على التحالفات الدولية لشنّ الحرب	زيادة الديون والتبعية، وانتهاك السيادة ورهنها مستقبلاً
الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي	العقوبات الاقتصادية	تفاقم الحرمان الاقتصادي؛ اشتداد وطأة التهريب وتكاثر أمراء الحرب؛ تشظي الدولة وانتهاك سيادتها من خلال تمويل إعادة الإعمار في أجزاء من البلاد ومعاقبة أجزاء أخرى؛ المساعدات الإنسانية مع رفض استقبال اللاجئين (الولايات المتحدة)؛ سياسات إدارة مسألة اللاجئين (صفقة الاتحاد الأوروبي وتركيا)
روسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا	التدخل المسلح؛ الوجود على الأرض	الهجوم على المدنيين؛ تدمير مدن وبلدات بأكملها، انتهاك السيادة
السعودية وقطر والإمارات وإيران وحزب الله	التدخل بناء على منطق هوياتي؛ تسّعير من الاختلافات الهوياتية	زيادة الاستقطاب والكراهية المجتمعية
الشتات السوري	زيادة الدعم المالي (إيجابي)؛ وإعادة تكرار منطق وسردها الحرب (سلبي)	مساعدة المجتمع السوري على التعامل مع خسائر الدخل الهائلة (إيجابي)؛ المحازبة والتحريض على الخصوم (سلبي)
الدول المجاورة المضيفة للاجئين: تركيا، لبنان، الأردن	عدم الاعتراف بشكل رسمي بوضع اللاجئين وحقوقهم؛ تولية المنظمات الدولية أعباء اللجوء؛ غياب السياسات الكلية؛ غياب السردية الواضحة والمتسقة حول اللاجئين / لوم على مشكلات كل بلد	عدم كفاية الدعم وإضعاف ونقص الصوت والتمثيل؛ تدهور مؤشرات التنمية البشرية؛ تصاعد كراهية الأجانب والهجوم على اللاجئين
الجهات الإنسانية الدولية (المؤسسات، المنظمات غير الحكومية، الجهات المانحة)	سياسات غير متسقة؛ تسييس المساعدات؛ ضعف جهود المناصرة للمقاربات الحقوقية لقضايا اللاجئين	إضعاف صوت وتمثيل السكان المستفيدين من المساعدات، عدم تمتع اللاجئين بأي حقوق، مما سهل في نهاية المطاف تحويلهم لكبش فداء، مشكلات داخلية ورفع من منسوب كره الأجانب

4.3 النتائج على المستوى الوطني

بعد بضع محاولات إصلاح وتحاوُر جزئي مع الحراك المجتمعي في سوريا، أخذت الدولة السورية بتصعيد أفعالها طوال فترة النزاع بطرق مهولة ولا مثيل لها منذ الاستقلال السوري. فقد خاضت حرباً ضد السكان الذين اعتبرتهم معادين أو غير مرغوب بهم، مما أدى إلى قتل جماعي للسكان وتعذيبهم وطردهم وتهجيرهم، سواءً بشكل غير مباشر من خلال تدمير البنية التحتية للمدن والبلدات، أو بشكل مباشر من خلال بث الخوف والعنف. ومن خلال تكتيكات الأرض المحروقة والطرد، سعت الدولة إلى خنق معارضتها لإخضاعها, مع التخفيف من العبء الاقتصادي والسياسي، عبر تصديره نحو البلدان المجاورة والمجتمع الإنساني الدولي. كما استخدمت حرب الحصار عقاباً جماعياً لإجبار السكان على الخضوع. وعبر قصف البنى التحتية الخاصة بالصحة والتعليم والاقتصاد في المدن والبلدات، هدفت إلى منع ظهور أي حوكمة اقتصادية وسياسية منافسة أو ناجحة يمكن تحويلها إلى قاعدة لتوسيع تحدي السلطة المركزية.

كما سبق في الأقسام السابقة، غذت الدول الإقليمية هذه العملية أيضاً، من خلال تسهيلها تدفق التمويل والأسلحة والمقاتلين على نطاق واسع. وفي نهاية المطاف سمحت هذه الدول باتباع مقاربة لتقسيم البلاد خاصة في الشمال، لتحصل على قاعدة كبرى يمكن توسيع تحدي السلطة المركزية انطلاقاً منها. وسمح صعود تنظيم «داعش» للولايات المتحدة بالتدخل المباشر، من خلال تحالفها مع القوات الإقليمية وحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو التحالف المستمر حتى يومنا هذا. كذلك سمح دخول تركيا إلى الشمال أيضاً بنشوء حكم أمر واقع، وفي مناطق أخرى استعادت الحكومة السورية وحلفاؤها الكثير من الأراضي التي كانت قد فقدتها في الجنوب والجنوب الشرقي والمناطق الوسطى في البلاد.

وبطريقة غير مسبوقة دخلت البلاد الجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى جانب المنظمات المحلية؛ ولكن أعمالهم في كثير من الأحيان، رغم مساهمتهم في التخفيف عن السكان شديدي الاحتياج، غدت هي أيضاً جزءاً لا يتجزأ من منطق النزاع.

الجدول 5: الجهات الفاعلة في اقتصاد النزاع والنتائج على المستوى الوطني (قائمة غير كاملة / غير حصرية)

الفاعلون	السياسات / التدخلات	النتائج
الحكومة السورية	• الأعمال العسكرية • الإنفاق العسكري المرتفع والحوافز العالية نسبياً للجنود / المقاتلين مقارنة بفرص العمل المنتج • تدمير البنية التحتية • التهجير القسري • خفض الإنفاق الاستثماري • خفض الالتزامات / النفقات نتيجة التضخم • التعويل على أمراء الحرب والمتربحين منها لمتابعة الجهود الحربية وتأمين الاحتياجات الاقتصادية • ترسيخ العلاقات الزبائنية والممارسات الاحتكارية • انخفاض سعر الصرف • تحرير أسعار المستوردات • مكافأة الولاء ومعاقبة المعارضة • سياسة وخطاب إقصاءين	• تدمير رأس المال البشري والاجتماعي • هروب رأس المال الخاص • انخفاض الإنتاج الوطني • تشظي السوق الوطنية • تراجع الأجور بالقيمة الحقيقية وزيادة الفقر • ترسيخ رأسمالية المحاسيب • انعدام فرص العمل • تحفيز الانضمام للاقتصاد العسكري / القتالي وليس المدني / الاعتيادي • نزع الرسمية عن الأنشطة الاقتصادية • إفلات أجهزة الأمن وأمراء الحرب والمتربحين من العقاب • تشجيع السرقة • غياب حكم القانون • تدمير رأس المال الاجتماعي وصعود رأس مال اجتماعي «مظلم» [٣]
التحالف الدولي	• تغيير النظام من خلال الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية المباشرة أو غير المباشرة • محاربة تنظيم «داعش» • العقوبات / العمل الإنساني الانتقائي	• القتل والتهجير • تدمير المؤسسات والبنى التحتية • تشظي البلاد وتقسيمها بحكم الأمر الواقع • إضعاف المؤسسات العامة
القوى العسكرية غير الدولاتية	• قبول التمويل والتسليح من قبل قوى إقليمية • الأيديولوجيات والممارسات المتطرفة • الهيمنة على المجالس المحلية	• تدمير مؤسسات الدولة بدلاً من تحويلها • إعطاء الأولوية لمهاجمة الحكومة المركزية على حساب التحلي بروح المساءلة تجاه السكان المحليين • تقويض التعليم والرعاية الصحية • اللامساواة الشديدة بين الجنسين • منع المساءلة وترتيب أولويات الاحتياجات

إن آثار السياسات العسكرية من حيث القتل والتهجير وتدمير رأس المال المادي موثقة جيداً،[4] ويعتبر دور السياسات العسكرية واضحاً للغاية، غير أن هناك سياسات أخرى على المستوى الوطني ساهمت أيضاً في تفاقم النزاع. بعض هذه السياسات كان مرتبطاً بالنزاع، ومن أبرزها حشد كامل الموارد الاستثمارية التي تملكها الدولة من أجل المجهود الحربي، الأمر الذي انعكس بوضوح في الموازنة العامة، مخفضاً الإنفاق التنموي والاستثماري إلى أقل من 10 % من إجمالي هذا الإنفاق عام 2010. ومن المظاهر الأقل وضوحاً لذلك أوضاع الخدمات، مثل وصول الكهرباء، حيث كانت متوفرة في مناطق دون مناطق أخرى، بشكل أساسي لمعاقبة

وبطريقة غير مسبوقةً دخلت البلاد الجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى جانب المنظمات المحلية؛ ولكن أعمالهم في كثير من الأحيان، رغم مساهمتهم في التخفيف عن السكان شديدي الاحتياج، غدت هي أيضاً جزءاً لا يتجزأ من منطق النزاع الجاري.

شرائح معينة من السكان وحملهم على إعلان الولاء، مما ساهم في استمرار النزاع نتيجة مواصلة منطق المحصلة الصفرية العقابي والتقسيمي. ذلك الإجراء من جانب الدولة تكرر وأضفى الشرعية حتى على ما ستقوم به لاحقاً الجماعات والمنظمات شبه العسكرية الأخرى. قدر المركز السوري لبحوث السياسات خسائر الناتج المحلي الإجمالي للنزاع بحلول نهاية عام 2019 بحوالي 421 مليار دولار، مقارنة بالسيناريو الذي لا يحدث فيه نزاع من الأساس. تشمل الخسارة زيادة النفقات العسكرية بالنسبة لمختلف الأطراف، والتي تشكل جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، وتشمل إعادة تخصيص موارد الأنشطة الإنتاجية لتمويل أنشطة التدمير.

وبلغت زيادة الإنفاق العسكري بالنسبة للحكومة 24 مليار دولار، ومن المتوقع أن تبلغ النفقات العسكرية للجماعات المسلحة 13.8 مليار دولار خلال النزاع. بالإضافة إلى خسارة الناتج المحلي الإجمالي، هناك خسائر في مخزون رأس المال تقدر بحوالي 65 مليار دولار بنهاية عام 2019. علاوة على ذلك، يعتبر الاستخدام غير الرسمي لموارد النفط والغاز بمثابة خسارة لثروات البلد لأنه تحول إلى جزء من آلة العنف (SCPR, 2020).

بشكل عام، تسبب النزاع في سوريا بخسارة اقتصادية إجمالية تقدر بـ 530 مليار دولار، وتمثل خسائر الناتج المحلي الإجمالي 79 % من إجمالي الخسارة، فيما بلغت نسبة الأضرار التي لحقت برأس المال 12 %، وشكلت الزيادة في النفقات العسكرية 7 % من مجموع الخسائر الاقتصادية، ما يعني أن ترافُق التدمير مع إعادة تخصيص للموارد يجعلها من أبرز جوانب ديناميات النزاع. 8 % من مجموع الخسائر الاقتصادية، ما يعني أن ترافُق التدمير مع إعادة تخصيص للموارد يجعلها جزءاً من ديناميات النزاع.

4.4. النتائج على المستوى المحلي

على المستوى المحلي، خلق التمويل الأجنبي والتسلح والمساعدات الإنساني مناخاً سمح بظهور الجماعات المسلحة والميليشيات المحلية والمنظمات شبه العسكرية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الدولاتية، التي غدت سلطات أمر واقع على الأرض، وفي حين استهدف عدد من هذه الجماعات الأكثر تطرفا المدنيين المقيمين في مناطق سلطتها بناءً على هوياتهم فارضةً نمط حياة معيّناً في بعض الأحيان، فضلاً عن أنظمة تعليمية وقضائية خاصة بها، إلا أن القاسم المشترك الأبرز بين كل هذه الجماعات كان مطالبتها للسكان بالخضوع.

انخرطت شبكات الإجرام المتغولة في الإتجار بالبشر لأغراض الدعارة القسرية أو الاستعباد أو المتاجرة بالأعضاء البشرية، وانتشر تهريب اللاجئين غير القانوني عبر الطرق البرية والجوية والبحرية، وإيذائهم واستغلالهم جسديا وجنسيا خلال عملية التهريب، ويعد الاختطاف أحد أكثر الجرائم انتشاراً، إذ حدث في أكثر من 85 % من المناطق، سواء لأغراض الابتزاز أو الفدية أو للتبادل مع خاطفين آخرين أو للانتقام، وغالباً ما يصاحبه تعذيب وقتل وتمثيل بالجثث، كذلك زادت الجرائم ذات الصلة بالمخدرات بشكل كبير خلال النزاع السوري من حيث الإتجار والإنتاج، وأصبحت سوريا أكثر إنتاجاً واستهلاكاً لعقاقير مثل «الكبتاغون» (المستحضر من الفينيثايلين) مما كانت قبل النزاع، وبدأ الإتجار بالأسلحة على نطاق واسع منذ وقت مبكر من النزاع، لينمو مع استمرار النزاع ويشمل ليس فقط الأسلحة الصغيرة المهربة من البلدان المجاورة، ولكن تدفقات ضخمة من السلاح المنقولة دولياً. أخيراً، لا تشمل الجرائم الآثارية (المتعلقة بالآثار) مجرد سرقة وتهريب الآثار، بل أيضاً تدميرها ونهبها وكذلك استخدام مواقع تراثية كمقرات عسكرية.

وعانى المجتمع المدني السوري من حالة تشظٍ عميق؛ فبينما ظهرت في شهر آذار 2011 إمكانية لحراك اجتماعي ينهض معه تمثيل للمجتمع المدني على المستوى الوطني، إلا أن تلك الإمكانية تعرقلت بعد اندلاع الحرب وتحول النزاع. ومع ذلك نشط المجتمع المدني في العديد من المجالات على المستويين المحلي والدولي، سواء من خلال العمل الإنساني المباشر أو توثيق الانتهاكات أو جهود المناصرة والإعلام.

ازداد خروج المجتمع عن الأطر الرسمية، وقادت أعمال المقاتلين المختلفين لنشوء محركات جديدة للنزاع لم تكن موجودة من قبل؛ إذ لم يكن الحرمان الشديد أو الفقر المدقع عوامل حيوية محركة لأولى الاحتجاجات، فنسبة الفقر المدقع في سوريا كانت أقل من 1 % عام 2010، ولم تكن هناك مشكلة جدية تتعلق بانعدام الأمن الغذائي (SCPR, 2019). ومع ذلك، بحلول عام 2015، ارتفع الفقر المدقع إلى 35 %، وأصبح الحصول على الغذاء اليومي عاملاً مساهماً في مختلف الأنشطة الحربية الثلاثة، أي: (أ) الاقتصاد القتالي أو ضبط ومصادرة المعونة الغذائية أو المحاصيل الغذائية لتزويد طرف من أطراف الحرب بالطعام أو المدخول، وكذلك تدمير القدرة على إنتاج الغذاء في أراضي الطرف الآخر عبر قصفها، أو في الآونة الأخيرة التسبب باندلاع حرائق في المحاصيل، (ب) اقتصادات الظل أو طرق تهريب الغذاء داخل وخارج سوريا بالمرور على الحواجز والحدود، وثالثاً (ج) اقتصادات التأقلم التي شهدت تحولاً في بعض المناطق، من إنتاج المحاصيل إلى إنتاج غذاء الكفاف، إضافة إلى ظاهرة إنتاج الغذاء في حدائق المدن (Katana, 2018).

لم يكن الحرمان الشديد أو الفقر المدقع عوامل حيوية محركة لأولى الاحتجاجات، فنسبة الفقر المدقع في سوريا كانت أقل من 1 % عام 2010، ولم تكن هناك مشكلة جدية تتعلق بانعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، بحلول عام 2015، ارتفع الفقر المدقع إلى 35 %، وأصبح الحصول على الغذاء اليومي عاملاً مساهماً في النزاع.

لقد حاولت بعض المناطق مثل مناطق «الإدارة الذاتية» وضع سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة، كانت أكثر استيعابية من السياسات السائدة في مناطق أخرى، خاصة فيما يتعلق بالنساء، وقد حاولت التركيز على قضايا العدالة الاجتماعية تماشياً مع أيديولوجيا القوى الحاكمة، وحاولت تقديم نموذج متعدد الإثنيات للحكم، على الرغم من بقاء حزب الاتحاد الديمقراطي هو القوة الأساس في تلك المناطق؛ لكن حتى هؤلاء لم يتمكنوا من مغادرة منطق النزاع، والاستيعابية المحدودة لم تعوض بعض الطبيعة الإثنية للحكم أو السياسات. الأهم من ذلك أن العمل مع التحالف الدولي مهّد للتقسيم الفعلي للبلاد، علماً أن بعض المؤسسات والممارسات الحكومية استمرت في العمل نتيجة انسحاب الجيش السوري بالتفاوض وليس بالقوة.

الجدول 6: الجهات الفاعلة في اقتصاد النزاع والنتائج على المستوى المحلي (قائمة غير كاملة / غير حصرية)

الفاعلون	السياسات / التدخلات	النتائج
الحكومة السورية والقوات غير النظامية المتحالفة معها	• حرب الحصار • تدمير البنية التحتية وخاصة الصحة والتعليم • تهجير السكان • النهب • انتهاكات حقوق الإنسان • العنف الجنساني • استهداف الذكور • التشريعات المحابية للحلفاء والمحاسيب	• التشظي وخسارة رأس المال الاجتماعي • انعدام الامان على المستوى الشخصي والعائلي • الاعتماد الكبير على المساعدات • صعود الفقر وانعدام الأمن الغذائي • فقدان الثروة الزراعة • ارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية • خسارة الدخل
الجماعات العسكرية غير الدولاتية	• الحكم الإقصائي • القمع القائم على الهوية والمعتقد • فرض أيديولوجيات متطرفة • استهداف المنشآت والبنية التحتية الإنتاجية • نهب المصانع • العنف الجنساني والإقصاء • استهداف الذكور • تكوين إمارات حرب	• هشاشة الأوضاع الشخصية والعائلية • انعدام الأمن وإضعاف الحركة الاجتماعية • مفاقمة اللامساواة • تسخير الاقتصادات المحلية لخدمة أجندات إقصائية • ارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية
المجتمع المدني	• الحوكمة الاقتصادية والاجتماعية والمحلية • محاولات التمثيل • آليات تأقلم للتعامل مع الخسائر الاقتصادية • مبادرات المصالحة المجتمعية	• أدوار جديدة للنساء • تطوير آليات تأقلم
شبكات الجريمة	• الإتجار بالبشر، التهريب، الاستعباد الجنسي، إنتاج المخدرات	• هشاشة الأوضاع الشخصية (الخطف والسرقة والإتجار بالبشر)
القطاع الخاص	• هروب رأس المال بسبب النزاع • العقوبات الاقتصادية • الاحتكار • ترسيخ المحسوبية وصعود أمراء حرب وأثرياء جدد	• فقدان فرص العمل • زيادة فرص بعض السوريين في الدول المجاورة • شلل القطاع المصرفي بسبب العقوبات • صعود الأثرياء الجدد

ومع ذلك، فإن أفعال القوى العسكرية وغيرها من قوى الأمر الواقع على المستوى المحلي أدت إلى مزيد من الانقسام والاستقطاب بين السكان، نتيجة سياسات إقصائية قائمة على الهوية والانتماءات السياسية وغيرها من العوامل. قدمت الجماعات المتطرفة ممارسات جديدة لم تكن معروفة في سوريا من قبل، فتدخلت في مجالات مثل المناهج التعليمية بطرق مؤذية للغاية، وفي كثير من الحالات، قامت بإلقاء عبء الإدارة الاقتصادية على منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية والمساعدات الخارجية.

الجدول 7: الأصول السياساتية لنتائج اقتصاد النزاع على المستوى المحلي

النتائج	أصل السياسة
هدر الموارد الطبيعية ومصادر الثروة الثقافية والاقتصاد المحلي (القطع الأثار، النفط، المياه)	استغلال الموارد من أجل السيطرة ومراكمة الثروات
النشاط الاقتصادي بأجندة المحلية (الزراعية التجارية)	توفير الموارد المالية والسياسية للقوى المسيطرة محلياً بحكم الأمر الواقع
المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية التي تقدم مساعدات موجهة أو مشروطة	سياسات تمييزية لإعادة توزيع لسكان وتقويض الحالة الأمنية
هشاشة الأوضاع الشخصية (الخطف والسرقة والإتجار بالبشر)	السياسات التي تقوّض الأمن وتسمح بالسيطرة والإفلات من العقاب
عمالة الأطفال، استغلال النساء	عدم وجود ثقافة مساءلة وتفشي الإفلات من العقاب، والسياسات التي تولد الفقر
نقص الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم	فرض الأيديولوجيات المتطرفة، واستهداف المرافق، وزيادة كلفة الوصول إلى الخدمات
الاستثمارات المحلية الواسعة النطاق	نشأة قواعد اجتماعية وشبكات اقتصادية جديدة مستفيدة من السيطرة المحلية ومستقلة عن الاقتصاد الوطني
ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات للسكان المحليين	استغلال المجتمع المدني، وبث الانقسامات، والاحتكارات
مشاركة أكبر للمرأة	استهداف الذكور، الضغوط الاجتماعية
ارتفاع معدلات الاستغلال على المستوى المحلي	ضعف القدرة على تلبية الأمن الغذائي والمالي، غياب الحماية القانونية
النزوح وعدم العودة	التهجير القسري، وانعدام الأمان

يقدم الجدول 6 قائمة غير كاملة بالجهات الفاعلة ونتائج سياساتها. من المهم الإشارة إلى أن مختلف الجهات الفاعلة لعبت بتصرفاتها أدواراً متشابهة جداً في اقتصادات النزاع، على الرغم من الخلافات المعلنة بينها على الملأ. ففي كثير من الأحيان، وبالرغم من كونها في حالة حرب كانت القوى والنخب الفعلية تتعاون على المستوى المحلي على حساب الأهالي. يوضح الجدول7 عدداً من نتائج اقتصاد النزاع التي يمكن إرجاعها إلى سياسات غير محصورة بجماعة دون أخرى.

5. الخروج من اقتصاديات النزاع

أكد باحثو السلام والنزاع على مفاهيم تحويل النزاع بدلاً من حله. يعتمد مفهوم تحويل النزاع على إدراك تعدد الأسباب العميقة والكامنة وتعدد الأبعاد والعمليات، إضافة إلى مجموعة واسعة من الجهات والعوامل والروابط، ومستويات العلاقات والشبكات التي تشكل البيئة التي يحدث فيها النزاع (Lederach, 1996). تدرك فكرة التحويل واقع النزاع الجاري، وتسعى إلى نقله من وسائل عنفيه ومدمرة إلى وسائل غير عنفيه ومنتجة، مع تمكين المجتمع من امتلاك سلطة على مستقبله. أخيراً، تشدد هذه المقاربة على المنحى العملياتي الطويل المدى لتحويل المجتمعات المنكوبة بالنزاع وليس المنحى الآني المرتبط بالأحداث مثل توقيع اتفاق سلام.

وفقاً ليدراتش، ثمة أربعة جوانب للنزاع، شخصي وعلائقي وهيكلي وثقافي (Lederach, 2005). يرتبط الشخصي بكيفية اختبار كل فرد للنزاع وتجاوبه مع تجاربه وتوقعاته وأحلامه وصدماته الشخصية، أما الجانب «العلائقي» ففيشير إلى التشابكات المعقدة للعلاقات بين الفئات الاجتماعية وداخلها وعلى مختلف المستويات، سواءً من خلال التواصل المباشر أو غير ذلك من العلاقات غير المباشرة، الافتراضية أو المتخيلة، وكيفية قيام كل ذلك بتعزيز أو تقليص الفهم المشترك. وثالثاً تشير الظروف الهيكلية إلى الأسباب العميقة والمؤسسات والجهات الفاعلة والمنظمات والعمليات الكامنة التي تجعل بعض النتائج أكثر أرجحية من غيرها. أخيراً، يرتبط الجانب الثقافي بأنساق الثقافة الأوسع نطاقاً التي تعزز النزاع العنيف وكره الآخر والتطرف، أو التي تستثمر الموارد الثقافية (أو الاجتماعية) الإيجابية للتخفيف من حدة النزاع.

وبالمثل، يعتمد نهج تحويل النزاع لمؤسسة بيرغوف على أربعة مبادئ توجيهية (Berghof, 2020). أولاً، يمكن وينبغي التغلب على الحرب كأداة للسياسة وإدارة النزاع، ثانياً، يمكن وينبغي تجنب العنف في البنى والعلاقات على جميع مستويات التفاعل البشري، ثالثاً يتوجب على جميع جهود حل النزاع معالجة الأسباب الجذرية المغذية للنزاع، ورابعاً يتوجب على جميع جهود حل النزاع العمل على دعم وتمكين من يعانون من النزاع ليعالجوا أسبابه دون اللجوء إلى العنف. وتشدد هذه المقاربة على الحاجة إلى تحقيق فهم مركب للنزاعات واقتصادات النزاع بدلاً من التوصل لتشخيص خاطئ غير دقيق وربما ضار.

لقد طال النزاع السوري جميع جوانب المجتمع ونظام الحكم والاقتصاد في سوريا، فأسكتت السلطات الرسمية وسلطات الأمر الواقع جميع مستويات الحراك الاجتماعي، إضافة إلى غالبية المجتمع السوري؛ لذلك من أجل تحويل النزاع نحو العدالة، يجب مواجهة منظومة العلاقات بأكملها، ولا يعني ذلك ببساطة وقف العنف، بل السعي نحو تفكيك وتحويل مؤسسات وهياكل الظلم وخلق إمكانية للإحياء المجتمعي.

إن جميع جوانب النزاع تحتاج إلى معالجة؛ فعلى مدار السنوات الماضية، تم إجراء العديد من مفاوضات المسار الثاني، وجلسات الحوار، وتمارين المجموعات الصغيرة، ومحاولات مماثلة لـ«التجسير» بين وجهات النظر المختلفة. وما يمكن ملاحظته غالباً هو أن السوريين العاديين، بشكل عام وفي ظل ظروف وساطة صحيحة، سيتمكنون من سد الفجوات الرئيسية فيما بينهم والتغلب على العقبات الكبيرة التي تحول دون المصالحة. ومع ذلك، من دون معالجة المستويات البنيوية للظلم من المرجح أن تصل هذه الجهود إلى طريق مسدود.

وكما أوضح التحليل الوارد في الأقسام السابقة، فإن مصفوفة محركات النزاع تتجاوز مجرد المستوى المحلي أو حتى الوطني بل وتشمل مجموعة دولية معقدة من التشابكات المدمرة، ومع ذلك، يتوجب أن يكون العامل الرئيسي في الخروج من اقتصادات النزاع إعادة المشيئة للشعب السوري والسماح للمجتمع المدني (ليس المنظمات غير الحكومية فحسب بل كل المجتمع المدني) بفرصة التنظيم والسعي لتعزيز مصالحه الخاصة.

وفي الوقت نفسه، يعد تنفيذ تحول مؤسسي واسع على المستوى الوطني، كجزء من رؤية تضمينية طويلة الأجل وموجهة نحو العدالة لجميع السوريين، خطوة ضرورية لمعالجة الاختناقات الرئيسية التي عانت منها سوريا قبل عام 2011 وما تزال. للحظة في عام 2011، كانت السياسة ممكنة في سوريا، وتمكن المجتمع السوري من أخذ المبادرة. ومن الضروري الوصول إلى شروط جديدة تعود فيها السياسة ممكنة، مهما كانت التسويات بين الجهات والنخب المؤسسية الممسكة بالسلطة.

وبالنظر إلى السياسات الاقتصادية التي قادت إلى ازدهار رأسمالية المحاسيب واللامساواة ونقص فرص العمل اللائقة، وبالنظر إلى تمأسس اقتصاديات النزاع على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، فإن

ثمة حاجة ماسة إلى تفكيك اقتصاد الحرب والحد من نفوذ أمراء الحرب، والاستثمار في الاقتصاد المدني لتخفيف عبء إعادة الإعمار، وهو ما سيحتاج إلى عملية سلام عادلة تحد من المظالم، وتزيد المشاركة، وتعالج اللامساواة وترفض أية تسوية مع مؤسسات اقتصاد الحرب من شأنها التسبب باندلاع النزاع في المستقبل وتشويه التعافي الاقتصادي. ويعد تحويل دور المعونة الإنسانية باتجاه الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسسات الخاضعة للمساءلة أولوية للمرحلة المقبلة، بالإضافة لتوسيع دور المجتمع المدني في الاقتصاد لمواجهة اقتصاد الحرب.

تمثل سياسات الهوية تحدياً هائلاً للمنطقة وعملية إعادة الإعمار، وهي بحاجة إلى مواجهة التماسك الاجتماعي والمواطنة. لذلك تعد العدالة جزءاً أساسياً من بناء الثقة بين الناس والمؤسسات، ولا بد من معالجة حالات الظلم والحرمان الناجمة عن النزاع في سياسات ما بعد النزاع.

نقدم أدناه قائمة غير كاملة من السياسات البديلة على المستوى المحلي والوطني والدولي.

سياسات المستوى المحلي

- إعادة تأهيل البنية التحتية
- عملية إعادة إعمار استيعابية
- جذب / إعادة دمج النازحين واللاجئين
- مكافحة النهب والسطو
- وضع السكان المهمشين والمتضررين على رأس الأولويات
- تضمين القطاع الخاص
- مكافحة التلوث المرتبط بالحرب
- إعادة تأهيل الأراضي الزراعية
- تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز الطاقة البديلة
- تشجيع التعاونيات وتعاونيات العمال والمزارعين
- تشجيع مبادرات المصالحة المجتمعية
- تبني عمليات إعادة إعمار شفافة وخاضعة للمساءلة سواء في المشاريع العامة أو الخاصة.

سياسات الأمن الغذائي (المركز السوري لبحوث السياسات، 2019) تصلح مثالاً: فقد شكل النزاع بنى سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة ترتكز على العنف والظلم، وأدى إلى تدهور كارثي في معدلات الأمن الغذائي أصابت حياة ملايين البشر. كذلك تفاقمت الانتهاكات الحقوقية بسبب غياب الحق في الغذاء، وعانت أبعاد الأمن الغذائي المتمثلة في رأس المال البشري والمادي والاجتماعي من خسائر فادحة، حيث استخدمت الجهات الفاعلة المهيمنة الحرمان من الغذاء لإخضاع السكان ومعاقبتهم، وكان الحصار واحداً من أجل ممارسات النزاع، حيث عانى الملايين من سياسات التجويع، لقد أثر الحرمان من الغذاء على جميع السوريين ولكن بدرجات متفاوتة، فقد أدى النزاع إلى تعميق التفاوتات السكانية حسب المنطقة والجنس والانتماء السياسي والولاء لمختلف الجهات الفاعلة. وتعرض الناس لمستويات مختلفة من ضراوة العمليات العسكرية، والتهجير، وتدمير البنية التحتية، وتدهور رأس المال الاجتماعي، وتردي الصحة العامة والنشاط الاقتصادي، وغياب حكم القانون، وانتشار النهب والتخريب.

وبالنظر إلى السياسات الاقتصادية التي قادت إلى ازدهار رأسمالية المحاسيب واللامساواة ونقص فرص العمل اللائقة، وبالنظر إلى تمأسس اقتصاد النزاع على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، فإن ثمة حاجة ماسة إلى تفكيك اقتصاد النزاع والحد من جبروت أمراء الحرب، والاستثمار في الاقتصاد المدني

إن الجهود الكبيرة التي بذلتها المجتمعات المحلية والمغتربون والمنظمات الدولية لتقديم المعونة الإنسانية لم تستطع تلبية الاحتياجات الهائلة الناجمة عن النزاع، كذلك جيّرت اقتصاديات العنف جزءاً منها للمساعدة في إخضاع الجهات وخدمة أمراء الحرب؛ لذلك فإن الأولوية القصوى هي لوقف العنف وتفكيك المؤسسات السلطوية عبر عملية تحويل جذرية تضمن مشاركة مجتمعية واسعة لبناء مؤسسات تشاركية وكفؤة وخاضعة للمساءلة وقادرة على معالجة مظالم وأضرار النزاع، ومراعاة الحقوق، وضمان الأمان. سيكون ذلك تحدياً كبيراً بالنظر إلى موقف القوى والنظم المهيمنة التي تسيطر على القوة والثروة وتقوم بتهميش معظم السكان. هناك حاجة إلى مؤسسات استيعابية للتغلب على الانتهاكات وإرساء الأمن الغذائي من حيث التوفر وإمكانية الوصول والاستخدام والاستدامة للجميع. ومن التوصيات على المستوى المحلي ما يلي:

- تقييم الأضرار الناجمة عن الحرب على المستوى المحلي، والعمل على تشكيل فرق محلية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لمتابعة تنفيذ خطط إعادة الإعمار واستصلاح الأراضي الزراعية والسدود وأنظمة الري، والمرافق العامة والخاصة والممتلكات العامة لضمان مشاركة المجتمع في عملية إعادة الإعمار وإعادة التأهيل.
- تطوير بنى مؤسسية قديرة على المستوى المحلي، للتغلب على آثار النزاع وبناء قدرات التنفيذ الفعال للتنمية المحلية.
- تفعيل دور المجتمع ممثلاً بمنظمات المجتمع المدني، المعنية بالأمن الغذائي والبيئي وتمكينها من أداء دورها وإشراكها في صنع القرار والتعبير عن مطالب المجتمع.

- مشاركة المجتمع المحلي في وضع خطط وميزانيات لإعادة الإعمار، عبر تشكيل لجان محلية متخصصة في قطاع الزراعة والأمن الغذائي لتمثيل المجتمع المحلي، وللتعاون مع مؤسسات الدولة والمبادرات المحلية، وبالتالي توسيع هامش الاستقلال الاقتصادي والإداري للمجالس المحلية بما يمكّنها من لعب دورها بسرعة وكفاءة أكبر على المستوى التنموي.
- توفير فرص العمل للمواطنين كأولوية، في المناطق التي يحتاج النازحون فيها إلى العودة وإعادة الاستقرار.

سياسات المستوى الوطني

لمكافحة القمع السياسي، وانعدام المساءلة، وثقافة الإفلات من العقاب ومنطق المحصلة الصفرية:

- تحويل جذري في جميع مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية والاقتصادية والقضائية.
- تخفيض النفقات العسكرية وإعادة توجيهها باستثناء ما يتعلق بمعالجة تأثير النزاع (برامج التسريح وإزالة الألغام الأرضية وإنشاء قوات أمن خاضعة للمدنيين).
- تطوير عملية تشمل أولويات إعادة الإعمار وتكون مجدية واستيعابية.
- سياسات تعويض لأسر الضحايا والمحرومين والنازحين.
- معالجة أوجه اللامساواة الأفقية والمناطقية، ولا سيما معظم المناطق المتضررة.
- ضمان حقوق وممتلكات المهجّرين
- الإفراج عن السجناء والمعتقلين، ووضع حد للاعتقال التعسفي، وضمان العودة الآمنة لجميع المدنيين

السياسة المالية على سبيل المثال ينبغي إعادة صياغتها لتلبية الاحتياجات العاجلة، مثل إعادة بناء الاقتصاد من وضعه الحالي غير المنظم إلى شكل أكثر نظامية، وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للجماعات الهشة (النساء والأطفال والنازحين داخلياً وجرحى الحرب). هناك حاجة ملحة لتوليد إيرادات جديدة للتعويض عن انخفاض الإيرادات العامة. وإلا فسوف يزداد العجز وتزداد هشاشة الاقتصاد السوري حيال الصدمات الخارجية والداخلية، وستتدهور القدرة الإنتاجية إلى مستويات أكثر خطورة.

على السياسات البديلة اللازمة للتغلب على تحديات النزاع من أجل عملية إعادة إعمار عادلة وتضمينية أن تزيد من كفاءة ومساءلة المؤسسات المالية، وإعادة تعديل نظام الضرائب بحيث يعتمد بدرجة أكبر على الضريبة المباشرة التصاعدية على الدخل، وتصميم استراتيجية إعانات حكومية تحمي المتضررين وتقدم لهم تعويضات مناسبة.

من الواضح أن الاقتصاد السوري أصبح شديد التباين؛ فبسبب اختلاف الظروف ظهرت مؤسسات وجهات وسياسات مختلفة من منطقة لأخرى. ومع ذلك من المهم رسم صورة شاملة للاقتصاد السوري بأسره والتحديات المشتركة التي تواجه التنمية، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل.

تمثل عملية الإصلاح السياسي وإرساء الديمقراطية عاملاً مهماً لبناء الثقة بين المواطنين والحكومة، وخاصة تطبيق إدارة مالية تزيد من معدل تحصيل الضرائب. ويبدأ الإصلاح المالي المعدّ والمصمَّم جيداً من خلال إدارة مالية تستند إلى البنية القانونية النافذة مع تعديلات تتفق مع عملية إعادة الإعمار. وهذا يتطلب فريق فني محترف ومسؤول عن تقديم خطة شاملة للسياسة المالية وآليات للإيرادات والإنفاق العامين، مدعوماً بصلاحيات صناعة قرار داعمة.

من الأهمية بمكان أن يجري الإصلاح المالي مع إصلاحات عامة أخرى. وبدون مزامنة الإصلاحات المختلفة سيكون من الصعب للغاية أن تمضي عملية إعادة الإعمار بسلاسة (Gillis, 1985).

السياسات الاقتصادية

- إعادة الإعمار الوطني وإعادة دمج الأسواق والبنية التحتية
- إعطاء الأولوية لتحقيق الأمن الغذائي للسكان السوريين
- دعم القطاعات الرئيسية التي تعزز الصمود المجتمعي (الزراعة، التصنيع الكثيف العمالة)
- حظر بيع المواد المسروقة والمنهوبة
- تشجيع القطاع الخاص المحلي بدلاً من المحاسيب
- إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل البنية التحتية القائمة على الإنتاجية وبحسب الحاجة
- احترام حقوق الملكية وحقوق الانتفاع
- تعزيز سياسات الطاقة البديلة والمستدامة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري
- إعادة إعمار لامركزية بحيث لا تقوّي القوى المسيطرة بحكم الواقع على مختلف المناطق
- سياسات داعمة للتنظيم الفلاحي والعمالي المستقل
- ضمان الشفافية والمساءلة في مشاريع إعادة الإعمار
- إعادة دمج الأسواق والاقتصادات المحلية والإقليمية في النظام الاقتصادي الوطني

- دراسة أسباب التضخم والسياسات المؤدية إليها
- منع الاحتكارات
- منع الخوّات على حواجز الطرق وجني الضرائب لصالح أمراء الحرب
- زيادة الإنتاج المحلي الكثيف العمالة
- تأمين حرية وسلامة حركة البضائع والناس بين المحافظات

سياسات المستوى الإقليمي / الدولي

1. إنهاء النزاع المسلح على كافة الأراضي السورية

بذل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية كل الجهود اللازمة لإنهاء الدعم أو المشاركة المباشرة في النزاع المسلح على الأراضي السورية والعمل على إنهاء وجود جميع المقاتلين الأجانب.

2. الانخراط في العملية السياسية

توجيه الجهد الأساسي للمجتمع الدولي نحو السعي إلى حل سياسي شامل يسمح بالانتقال الهادف والتحول المؤسساتي على جميع المستويات في سوريا باستخدام قرار مجلس الأمن 2254 كأساس. وانخراط جميع الفاعلين الإقليميين والدوليين الرئيسيين في جهد جاد وضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل ضمن إطار سلام عادل وشامل يوفر فرصة لجميع السوريين في تشكيل مستقبلهم. وأن يرافق هذا الجهد إجراءات بناء الثقة من قبل جميع الأطراف على مستوى العمل وسياسات فعالة للابتعاد عن منطق المحصلة الصفرية للنزاع.

3. مصير المعتقلين والمغيبين قسرياً

الضغط على جميع الجهات الفاعلة للإفراج عن المعتقلين والسجناء أو الحصول على معلومات بشأنهم وإنهاء ممارسات الاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسفي.

4. مكافحة اقتصاديات العنف

إيقاف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الدعم و/أو مواجهة الشبكات العابرة للحدود المرتبطة باقتصاد الحرب والتي تتضمن توريد السلاح والمقاتلين وشبكات التجارة غير المشروعة، وتفكيك مقومات المناخ الملائم لهذه الشبكات لنجاح أعمالها.

5. السياسات الاقتصادية الموجهة نحو التنمية البشرية

على كل الفاعلين الدوليين والاقليميين بما في ذلك المؤسسات الدولية متعددة الجنسيات تحويل سياساتهم من السياسات النيو ليبرالية والتقشفية نحو سياسات تتمحور حول التنمية البشرية. وتوفير مساحة سياسية لدول المنطقة لمتابعة السياسات الصناعية والإنفاق المجتمعي وغير ذلك من الاستثمارات الإنتاجية الاجتماعية الضرورية.

6. السياسات المتعلقة باللاجئين القائمة على العدل والكرامة

يجب أن تتعاون الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على تلبية احتياجات التنمية البشرية للاجئين والنازحين بشكل يضمن حقوقهم في العمل والتعبير والتمثيل والتنقل داخل أماكن لجوئهم. ورفع الضغوط الموجهة للعودة القسرية غير الآمنة.

7. المجتمع المدني والعدالة

بذل المزيد من الجهود الموجهة، على الصعيد الدولي، نحو الضغط على جميع الأطراف السياسية للسماح للمجتمع المدني السوري بالانخراط في حوار عام بقيادة سورية حول مستقبل ما بعد النزاع.

8. العقوبات

لا تؤدي العقوبات إلى عواقب سلبية على السكان فحسب، بل هي أيضاً تحول دون عملية إعادة إعمار صحية وترسخ جبروت أمراء ونخب الحرب.

- ثمة فرق بين العقوبات ذات القاعدة العريضة وتلك التي تستهدف أفراداً أو كيانات، لذلك ينبغي دراسة وتوضيح دور العقوبات (العريضة مقابل الاستهدافية) والعمل على إنهاء العقوبات العريضة
- دراسة وتخفيف العلاقة بين العقوبات والاقتصادات غير المشروعة (التهريب، الاتجار بالسلاح والبشر)
- دراسة دور العقوبات، وخاصة العقوبات الأميركية، في شل عمل البنوك وجعلها متواطئة مع السياسة الخارجية

المراجع

Abboud, Samer (2017): " Social Change, Network Formation and Syria›s War Economies», Middle East Policy, Volume24, Issue1, 92107-.

Berghof Foundation (2020): "The Handbook for Conflict Transformation", Background,

https://www.berghof-foundation.org/publications/handbook/background/

Boyce, James, and O'Donnell, Madalene. (2007): "Peace and the Public Purse: Economic Policies for Postwar Statebuilding", Lynne Rienner Publishers.

Collier, Paul (2007): "Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy", in "Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World", ed C. A. Crocker, F. O. Hampson, & P. R. Aall, US Institute of Peace Press.

Dahi, Omar (2011): "Understanding the Political Economy of the Arab Revolts" Middle East Research and Information Project, Middle East Report 259. https://merip.org/201106//understanding-the-political-economy-of-the-arab-revolts/

Dahi, Omar. S. (2019): "Conflict Economies in Syria", Background Paper, SCPR, unpublished.

Dahi, Omar, and Firat Demir (2008): "Middle East and North Africa" in International Handbook of Development Economics, ed. A.K. Dutt and J. Ross, Northampton MA: Edward Elgar, vol. 2, 522–35.

Grunewald, Francois. (1996): "Economie des Guerres Civiles", Hachette, 593.

Haddad, Bassam (2012): "Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience", Stanford University Press.

Hallaj, Omar Abdulaziz (2015): "The Balance Sheet of Conflict: Criminal Revenues and Warlordism in Syria", Norwegian Peacebuilding Resource Center.

Hanieh, Adam (2013): "Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East", Haymarket Books.

Humphreys, Macartan (2003): "Aspects Economies des Guerres Civiles," Revue Tiers Monde, No. 174 (2003295-269 :(2/.

Kaldor, Mary. (2013): "New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era", John Wiley & Sons, 105.

Kalyvas, Stathis. N. (2001): "New and Old Civil Wars: A Valid Distinction?", World Politics 54, No.1: 99118-.

Katana, Hassan. (2018): "Food Security in Syria", Background Paper, SCPR, unpublished.

Keen, David. (2000): "Incentives and Disincentives for Violence", in "Greed and Grievance Economic Agendas in Civil Wars", ed. Mats Berdal, and David M. Malone, Lynne Reinner Publishers, International Development Research Centre, 1942-.

Laudati, Ann. (2013): "Beyond Minerals: Broadening 'Economies of Violence 'in Eastern Democratic Republic of Congo", Review of African Political Economy 40, 3250-.

Lederach, John Paul. (1996): "Preparing for Peace: Conflict Transformation across Cultures", Syracuse University Press.

Lederach, John Paul. (2005): "The Moral Imagination: The Art and Soul of Building Peace", Oxford University Press.

Marchal, Roland. and Christine Messian (2002): "De l'avidite des rebelles, L'analyse economique de la guerre civile selon Paul Collier," Critique Internationale 16, July.

Martinez, Jose Ciro, Brent Eng, (2018): "Stifling Stateness: The Assad Regime's Campaign against Governance", Security Dialogue, 119-.

Moore, Pete. (2017): "Jordan's Long War Economy" Jadaliyya, https://www.jadaliyya.com/Details/34521

Phillips, Christopher. (2016): "The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East", Yale University Press.

Pugh, Michael, Cooper, Neil, Goodhand, Jonathan. (2004): "War Economies in a Regional Context: Challenges of Transformation", Lynne Rienner Publishers.

Stewart, F (ed). (2016), "Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies", Springer.

Syrian Center for Policy Research (2013), "Socioeconomic Roots and Impact of the Syrian Crisis", Beirut: Syrian Center for Policy Research. https://www.scpr-syria.org/socioeconomic-roots-and-impact-of-the-syrian-crisis-2013/

Syrian Center for Policy Research, (2014): "Squandering Humanity: Socioeconomic Monitoring Report on Syria", https://www.scpr-syria.org/squandering-humanity-socioeconomic-monitoring-report-on-syria/

Syrian Center for Policy Research (2016): "Informal Labor in Syria: exploitation, lack of organization, and conflict", unpublished paper, September.

Syrian Center for Policy Research (2019), "Food Security and Conflict in Syria", Syrian Center for Policy Research, Beirut. https://www.scpr-syria.org/launch-of-food-security-conflict-in-syria-report/

Syrian Center for Policy Research, (2020): "Syria: Justice to Transcend Conflict Report".

https://www.scpr-syria.org/justice-to-transcend-conflict/

The Carter Center, (2013): "Syria Countrywide Conflict Report # 1".

https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/NationwideReport-aug-20-2013.pdf

Turner, Mandy (2017): "Follow the Money, Uncover the Power Dynamics: Understanding the Political Economy of Violence", Jadaliyya, https://www.jadaliyya.com/Details/34520

Vreeland, James Raymond, and Axel Dreher (2014): "The Political Economy of the United Nations Security Council: Money and Influence", Cambridge University Press.

Woodward, Susan. (2007): "Do Root Causes of Civil War Matter? On Using Knowledge to Improve Peacebuilding Interventions", Journal of Intervention and Peacebuilding 1, No.2, 143170-.

هوامش

[1] في هذه الورقة، نستخدم عبارتي اقتصاديات النزاع واقتصادات الحرب تبادلياً. لكننا نفضل اقتصاديات النزاع، لأنها تشير إلى الإرث المباشر للحرب أو لاستمرارها بوسائل أخرى حتى في المناطق التي لا يوجد فيها قتال عسكريا حقيقيً. نتفق مع عبود (2017) على أن الاقتصادات لا الاقتصاد بالمفرد هي الكلمة الأنسب، نظراً للتعددية والتعقيد والتشظي والسرديات المختلفة لاقتصاديات النزاع في سوريا، مقابل اقتصاد واحد بالمعنى الذي يشير لـ»الاقتصاد الوطني».

[2] https://www.amnesty.org/en/latest/news/201703//the-eu-turkey-deal-europes-year-of-shame/

[3] يناقش بويس (2007) جرياً على محاججة بوتنام (2000) ظهور رأس المال الاجتماعي «المظلم» خلال النزاع، ويميز بين رأس المال «المجسر» bridging الذي يقيم روابط فيما بين الجماعات ورأس المال «الرابط» bonding الذي يقيم روابط داخل الجماعات. في سوريا كان هناك صعود لحالات رأس المال الاجتماعي «الرابط» بين الأفراد والجماعات، مما أدى إلى تجييش الناس حول خطابات إشكالية وإقصائية وحتى مفعمة بالكراهية تجاه «الآخر». يمكن تتبع هذه الظاهرة غالباً على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث الجماعات المختلفة منفصلة تماماً عن بعضها البعض من حيث التفاعل.

[4] https://www.scpr-syria.org/category/publications/policy-reports/

عن المركز السوري لأبحاث السياسات

المركز السوري لبحوث السياسات، هو مركز بحث مستقل يعمل على سد الفجوة بين البحث وعملية صنع السياسات. يتمتع المركز بخبرة في مجال البحوث الموجهة للسياسات العامة، استناداً إلى الحوار التشاركي القائم على الأدلة، حيث يقوم المركز بدراسة وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على النزاع الدائر في سوريا، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية الرئيسية لسوريا والمنطقة.

إضافة إلى تشخيص ديناميات النزاع وتوفير بدائل سياسية لمواجهة جذور النزاع والظلم وإنشاء مؤسسات تضمينية وتمثيلية. مجالات خبرة المركز تشمل أداء الاقتصاد الكلي (القطاع الحقيقي، السياسات التجارية والمالية والنقدية)، وقد نشر عنها دراسات معمقة مثل الفقر متعدد الأبعاد، رأس المال الاجتماعي في سوريا والمنطقة، الاقتصاد السياسي للأمن الغذائي، الوضع السكاني والتحديات الرئيسية بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية ويعمل حالياً على المشاركة الاقتصادية للاجئين في البلدان المضيفة، بالإضافة إلى الاقتصاد التضامني وإعادة الإعمار.

اقتصاديات النزاع في سوريا:
الجذور والديناميات ومسارات التغيير

المركز السوري Syrian Center For
لبحوث Policy
السياسات Research